قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

السياسة اللغوية وتحقيق الامن المجتمعي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسة العامة والنظم المقارنة.

اعداد الطالبة:

قسمية لطيفة

اشراف الاستاذ:

احمد طالب احمد

اعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية للأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. حسين جنوحات	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. احمد طالب احمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. فلة قصدالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2021– 2022 الموافق ل: 1443– 1444ه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

السياسة اللغوية وتحقيق الامن المجتمعي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة والنظم المقارنة.

اعداد الطالبة: اشراف الاستاذ :

لطيفة قسمية ***احمد طالب أحمد***

لجنة المناقشة

الرتبة العلمية للأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. حسين جنوحات	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د.احمد طالب احمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. فلة قصدالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الدراسية 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم:

"ومن آياته خلق السماوات والارض واختلاف السنتكم والوانكم ان في ذلك لآيات للعالمين"

سورة الرومالآية: 22.

شكر وتقدير

اشكر لله عز وجل واحمده الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما اتقد بالشكر الجزيل الى الاستاذ المشرف "احمد طالب احمد" على ارشاداته وتوجيهاته القيمة والحكيمة ومساندته فترة انجاز المذكرة.

الشكر موصول كذلك الى الاستاذ "حميد رامي" و الى الاستاذة "عقة نسيمة" لمساعدتهما.

الى كل عمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية اساتذة كانوا او عمال.

في الاخير اشكر كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز هذا العمل.

اهداء

الحمد لله الذي انار طريقي وكان لي خير عون.

الي روح ابي الزكية الطاهرة احمد.

الى جدي العزيز اطال الله في عمره شريف.

الى من وضعت الجنة تحت اقدامها الى اغلى واعز انسانة في حياتي الى سندي في الحياة التي منتحتني القوة لمواصلة الدرب امي العزيزة عبلة.

الى اختي الغالية التي انارت دربي بنصائحها امال.

الى اخوتي احمد وامجد.

الى خالي الحبيب كمال اهدي هذا العمل.

الى رفيقات دربي رعاهم الله ووفقهم : تنهينان، سعيدة، سعدية، اية، هناء.

الى عائلتي اهدي هذا العمل المتواضع الى كل من احبهم قلبي ونسيهم قلمي

ملخص:

تنبع ضرورة ادارة السياسات اللغوية بشكل رشيد لارتباطها بمفهوم الامن المجتمعي، فهي اداة من ادوات ارساء و تثبيت الاستقرار والامن المجتمعي. كما يمكن اعتبارها عامل من عوامل فشل تحقيق الامن المجتمعي، وهذا كله مرهون بكيفية تعامل النظام السياسي لتنظيم الواقع اللغوي سوآءا بالاستجابة او بالإقصاء.

وهذا ما تبينه الدراسة بتتبع مسار السياسة اللغوية في الجزائر منذ الاستقلال الى الان و مدى نجاعة تعامل النظام السياسي الجزائري لتنظيم المشهد اللغوي من اجل الوصول الى تحقيق اعلى درجة من الامن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية : السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، الامن المجتمعي.

Key words :Language Policy, Language planning ,societal Security.

The necessity of rationality managing language policies stems from their connection to the concept of societal security, as it i one of the tools for establishing and stabilizing community. Can also be considered a factor in the failure to acheive societal security,and this all depends on how the political system deals with the regulation of linguistic scene in order to reach the highest degree of security

مقدمة

تؤدي اللغة دورا محوريا في المجتمع يتعدى الدور التواصلي الذي حشرت فيه من خلال النظرية التواصلية ففي الحقيقة اللغة اكبرمن ذلك فهي تسهم في تحقيق اهداف ثقافية واجتماعية ونفسية و حتى اقتصادية اذا تم استغلالها في منحى ايجابي.

فهي العالم المعرفي للإنسان وهي الاساس في تشكيل انماط سلوكه وطرائق تفكيره وطموحاته ونظراته الى الاخرين فعلاقة اللغة بالفرد ليست مجرد وسيلة يستخدمها هذا الاخير لتبليغ افكاره بل هي رمزا للهوية وصورة للذات وبالتالي صورة المجتمع ككل.

فإننا ندرك اهمية اللغة من خلال ارتباطها الوثيق بالأمة فغالب ما تقترن اللغة باسم الامة وهويتها فتصبح اساس مميز لها عن بقية الامم في حالة التعرف عليها وعلى الافراد المنتمين لها، فهي تنقل الثقافة وتشكل جزء من ماهيتها.

تعتبر اللغة نمط هوياتي او كما يرى علماء اللسانيات ان اللغة والهوية وجهان لعملة واحدة باعتبار المكون اللغوي ضروري لتأسيس الكيانات الاجتماعية والسياسية ومن هنا تأتي خطورة المكون اللغوي في تحقيق او زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمعات، وبالتالي ما يوضح العلاقة الترابطية بين اللغة والهوية فلا يمكن الحديث عن اللغة دون الهوية.

اذا نظرنا الى المسالة اللغوية في الجزائر نجد ان الواقع اللغوي هو نتيجة السيرورة التاريخية للتواجد اللغوي في الجزائر وهذا عبر الحقب التاريخية المختلفة انطلاقا من الاصل الامازيغي لسكانها ومرورا بالوجود المختلف بسواء بصفة استعمار او هجرة او غيرها ومرورا بالفتح الاسلامي ثم تأثيرات الاستعمار الفرنسي والذي ترك بصماته ايضا ووصولا الى مرحلة الاستقلال اين اتخذت اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية بصفة نهائية للجزائر وهذا من خلال سياسة التعريب التي اتخذتها طريقا لتحقيق ذلك، ثم ادراج اللغة الامازيغية.

لهذا فالواقع اللغوي الجزائري يتميز بتعدد لغوي تتداخل فيه و تتفاعل اللغات الثلاث: اللغة العربية بصورها الدارج والفصيح، واللغة الامازيغية بتعدد لهجاتها القبائلية، الشاوية، والشلحية، والمزابية، والترقية. الشنوية،

ترسم السياسات اللغوية حسب مراعاة الخصوصيات اللغوية اوالهوياتية حتى تضمن تحقيق الامن المجتمعي في دولة ما.

اي انها تبنى حسب الخصوصيات المحلية للوضع السوسيولساني للمجتمعات وفي اي دولة يوجد التعدد اللغوي فهو امر واقع فمن الصعب ان نجد دولة او مجتمعا واحدا يتحدث بلغة واحدة ويتعين على كل سياسة لغوية ان تعمل على تأكيده بدل محاربته، فجوهر الامن المجتمعي هو خلق موازنة فعلية بين الخصوصية الثقافية الدينية اللغوية العرقية ويعمل على بناء منطق الاندماج الوطني في سبيل بناء مجتمع تعددي عادل، فإقصاء لغة هو اقصاء

وتهميش للفئة التي تتواصل بها ما يخلق ازمة للنظام السياسي من شانها ان تؤدي الى زعزعة الوحدة المجتمعية او الامن المجتمعي الذي يعد احد اهم الاهداف المنشودة والمطلوبة من عملية الاصلاح السياسي في الدول.

حيث يعتبر الامن المجتمعي من اهم مستويات التحليل في الدراسات السياسية المعاصرة بتجاوزه الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة الى اعتبار كيانا قائما بذاته وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الامن المجتمعي حول امن الهوية اي مدى قدرة المجتمع على الحفاظ على قيمه الخاصة في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية او محتملة بمعنى اوسع التقوية الذاتية لهوية الجماعات والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان.

الاشكالية :

السياسة اللغوية تعني تلك النشاطات المتمثلة في القرارات التي تمارسها الحكومات تجاه اللغة لتنظيم مكانة كل لغة من اللغات في المجتمع.

ويعد عدم الانسجام اللغوي احد العوامل التي تهدد الاستقرار الدول من منطلق انه يخلق تلك التفاوتات بين الهويات المختلفة، ما يتطلب ادارة سياسية واعية من شانها ترتيب الوضعية اللغوية.

تعتبر السياسة اللغوية فرع من علم السياسة لها اهمية في الدول كونها الوسيلة التي تؤدي الى تعزيز الهوية الثقافية وتحافظ على الامن اللغوي والثقافي الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الامن القومي للدول.

تواجه الجزائر تحديا لغويا ذات طابع إشكالي بالنسبة للأمن المجتمعي وهي اللغة الوطنية الرسمية بين العربية والأمازيغية، وخاصة في وقت مضى من تاريخ الجزائر اين كانت السياسة اللغوية احادية.

تقود الدراسة الى طرح الاشكالية التالية:

كيف ساهمت السياسة اللغوية المنتهجة في الجزائر في تحقيق الامن المجتمعي؟

تقود هذه الاشكالية لطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية:

ما هي السياسة اللغوية في الجزائر وما أهم أهدافها؟

كيف تؤثر السياسة اللغوية في بناء الأمن المجتمعي؟

ما طبيعة السياسات اللغوية المنتهجة من قبل مؤسسات الدولة الجزائرية لتنظيم الواقع اللغوي؟

ما مدى توافق السياسة اللغوية والواقع اللغوي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية *الاولى*: كلما زاد تنسيق السياسات اللغوية كلما تحقّق الامن المجتمعي.

الفرضية الثانية: كلما تم الحفاظ على التنوع الثقافي كلما تحقق الامن المجتمعي.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين الامن المجتمعي والاستقرار في تحقيق الانتماء الهوياتي.

أسباب اختيار الموضوع: تنحصر مبررات اختيار هذا الموضوع في اسباب ذاتية واخرى موضوعية.

الأسباب الموضوعية:

- اهمية فكرة تحقيق الأمن المجتمعي في مجابهة التهديدات التي تستهدف الأضرار بالجانب القيمي والهوياتي للإنسان.
- تحويل قضية الهوية والثقافة إلى قضية امنية في بعض المجتمعات الحديثة.
- الحاجة إلى بناء منطق الاندماج الوطني عن طريق سياسات لغوية رشيدة والتي تجنبنا الوقوع في ما يسمى المعضلة الامنية المجتمعية.
- محاولة إضافة عمل أكاديمي في الحقل السياسي يستفاد منه في سبيل بناء سياسات لغوية رشيدة تحقق الاستقرار والأمن المجتمعي.

أما بالنسبة للأسباب الذاتية:

- ميولنا الشخصي واهتمامنا بموضوع رسم السياسات اللغوية.
- إدراكنا بمدى اهمية المكون اللغوي في تحقيق الامن المجتمعي.
- انتماءنا لمنطقة في الجزائر يتمّ استهدافها في إثارة أزمات ذات طابع ثقافي بشكل متكرر وهو ما يجعلنا في إطار موقف علمي وهو الملاحظة بالمشاركة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة الموضوع فما يلي :

- ابراز ضرورة الامن المجتمعي في تحقيق استقرار وتقدم المجتمعات.

- اصالة موضوع الدراسة اذ تعتبر اصيلة كون ذلك راجع لعدم وجود دراسات سابقة تربط بين موضوعي الامن المجتمعي و السياسة اللغوية.
- تبين الدراسة كيف أن السياسة اللغوية بتجاهلها لبعد من أبعاد الهوية الجزائرية لم تحقق الاستقرار بل كان فيها اضرار بالأمن المجتمعي باعتبار أن اللغة عنصر من عناصر الهوية ما يمكن من تفادي ذلك لاحقا في سبيل بناء سياسات لغوية رشيدة.
- تكمن أهمية الدراسة في أنها ستكون مرجعا يعتمد عليه لاحقا في بناء دراسات لاحقة.
- إثراء البحث العلمي في مجال السياسات اللغوية.

أهداف الدراسة:

الأهداف التي نتطلع لها من خلال التطرق لهذا الموضوع تتمثل في الإجابة على إشكالية البحث و تتمثل في:

- التعرف على تطور السياسة اللغوية في الجزائر مع التركيز على مرحلة ما بعد دسترة ترسيم اللغة الامازيغية.
- تقييم مدى تحقيق مفهوم الأمن المجتمعي بعد إضافة البعد الامازيغي كمقوم من مقومات الهوية الجزائرية.
- إبراز طبيعة العلاقة بين اللغة والهوية وتحقيق الأمن المجتمعي الذي يركز بدرجة كبيرة على الأمن الهوياتي.

مناهج الدراسة واقترباتها:

يقودنا البحث إلى استعمال عدة مناهج وليس منهجا واحدا وعليه، نقوم في إطار بحثنا بالاعتماد على المناهج التالية.

المنهج التاريخي: لأنه يضع الظاهرة في مسارها التاريخي بدا من أول سياسة لغوية إلى أخر مستجداتها فلا يمكن دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها فمسالة السياسة اللغوية التي ندرسها اليوم لها امتدادات سبقتها منذ استقلال الجزائر وأول سياسة لغوية وضعتها إلى أخر سياسة لغوية.

المنهج الوصفي التحليلي :وظفنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال رصد مختلف السياسات اللغوية التي اعتمدتها الجزائر ثم تقييم مدى مساهمتها في ارساء الامن المجتمعي.

المقترب القانوني: وظفناه خلال الرجوع إلى مواثيق الدساتير لتشخيص واقع السياسات اللغوية باستخدام مختلف المواد القانونية التي تناولت ذلك.

الاقتراب النظمي: انطلاقا من نموذج العالم دافيد ايستون المدخلات، المخرجات، والتغذية الاسترجاعية، درسنا السياسة اللغوية الجزائرية من خلال المخرجات التي تتمثل في اقرار سياسة التعريب والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية وحيدة، فكانت المخرجات تتمثل في المطالب التي تنادي بالاعتراف باللغة الامازيغية الى جانب اللغة العربية والتغذية العكسية كانت بإدراج ودسترة اللغة الامازيغية.

المقاربة البنائية: تولي اهمية كبيرة بمتغير الهوية في تفسيرها للعلاقات السياسية وترى ان الهوية و الامن في علاقة سببية بيد ان عمل المؤسسات هو عملية استيعاب داخلي لوجود الفرد وهويته، انطلاقا من هذا وباعتبار اللغة بعد من ابعاد الهوية فركزت الدراسة على المقاربة البنائية في فهم السياسة اللغوية في الجزائر.

الإطار المفاهيمي للدراسة :

السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، الأمن المجتمعي.

السياسة اللغوية: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة وأجهزتها في التعامل مع الوضع اللغوي والتحكم في مساره وضبطه عن طريق سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالحالة اللغوية في المجتمع.

التخطيط اللغوي:الوسائل التي تسعى من خلالها الدول الى تطبيق سياسة لغوية ما.

الأمن المجتمعي: هو قدرة المجتمعات على التصدي للتهديدات والمخاطر التي تستهدف النسيج الاجتماعي في دولة ما كالنزاعات الاثنية والدينية واللغوية والعرقية وكذلك مواجهة التهديدات التي تشكل خطرا على اختراق الخصوصيات الهوياتية للمجتمعات مما يمكنها من الاستمرار.

أدبيات الدراسة:

نتناول في هذا العنصر الدراسات المشابهة لدراستنا سواء في الجانب المعرفي أو النظري أو في الشق المنهجي التحليلي وهناك دراسة عبارة عن مقال تطابق دراستنا من حيث متغيرات الدراسة.

الدراسة الأولى:

هنية حسني السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري جامعة بسكرة 2016-2017 عبارة عن مذكرة ماستر تناولت الباحثة السياسات المعتمدة في النظام التربوي تحدثت عن

طبيعة النظام التربوي كيف أنه استعمل اللغة كألية من أليات اعادة انتاج البنى اللغوية المراد تحقيقها وضرورة تبني الجزائر ضمن نظامها التربوي سياسة لغوية ديمقراطية بمشاركة السياسيين وأصحاب الاختصاص بلفت حوار وطني شامل حول تحديد السياسة اللغوية ركزت الباحثة على النظام التربوي فقط مهملة باقي مجالات السياسة اللغوية، الدراسة لها علاقة بدراستنا انها تناولت جانب واحد في تطبيق السياسة اللغوية.

الدراسةالثانية:

كاميليا مازة و ليديا مباركي الرؤية الاستراتيجية للتعددية اللغوية في الجزائر بين الواقع اللغوي و السياسة اللغوية2019-2020 عبارة عن مذكرة ماستر تم التطرق فيها إلى ضرورة توافق السياسة اللغوية والواقع اللغوي وضرورة سن سياسة تامة على تقرير التعدد اللغوي الذي يحقق الأمن اللغوي، الدراسة لها علاقة بدراستنا لتناولها جانب التعدد اللغوي الذي يحقق الامن اللغوي الذي يؤدي الى تحقيق الامن المجتمعي.

الدراسةالثالثة:

ياسين سرايعية التخطيط اللغوي في الجزائر وعلاقته بالأمن الاجتماعي وصف الواقع ورغبة في المأمول عبارة عن مقال تطرق فيه الباحث السياسات اللغوية في الجزائر بعد الاستقلال بعدها اشار الى مشكلات التخطيط اللغوي وما يجب لتحقيق الامن الاجتماعي، الدراسة لها علاقة بدراستنا بتطرقها الى الامن المجتمعي.

الدراسةالرابعة:

عبد الرؤوف جمعات وصالح سعود دور السياسات اللغوية في تثبيت الاستقرار والأمن المجتمعي في الجزائر عبارة عن مقال تناول فيه الباحثين السياسة اللغوية كألية لتحقيق الامن المجتمعي وتثبيت الاستقرار وواقع السياسة اللغوية وفي الأخير تقييم دور السياسات اللغوية فيتحقق الأمن المجتمعي.

حدود الدراسة :

المجال الموضوعي: موضوع الدراسة يتمحور حول كيفية مساهمة السياسات اللغوية في تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر.

المجال المكاني: الدراسة محددة بالإقليم الجغرافي لدولة الجزائر.

المجال الزماني: شملت الدراسة المسالة اللغوية منذ استقلال الجزائر إلى أخر مستجدات السياسات اللغوية في الجزائر من 1962 الى 2016.

هيكلة البحث:

سوف نتطرق الى شرح هيكلة البحث التي اعتمدناها فقسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول كل فصل يضم مبحثين لكن المطالب لم توزع بالتساوي على حسب المعلومات التي يتطلبها كل مطلب و فما يلي هيكل الدراسة:

مقدمة: قمنا بتقديم الموضوع وعرضه عرضا شاملا اضافة إلى طرح السؤال الإشكالي والأسئلة الفرعية مع الفرضيات.

الفصل الأول: في هذا الفصل سنعمد إلى التطرق إلى نشاة ومفهوم السياسة اللغوية وماهي اهم اهدافها كذلك اليات رسمها ثم الى اهم النظريات المفسرة للسياسة اللغوية ثم الى علاقاتها بالتخطيط اللغوي.

الفصل الثاني: في هذا الفصل خصصناه لدراسة العلاقة بين السياسة اللغوية والأمن المجتمعي بالتطرق اولا الى تعريف الآمن المجتمعي واهم مقوماته ثم التهديدات التي تواجهه بعدها في المبحث الثاني تطرقنا الى علاقة اللغة ببعض المتغيرات الاجتماعية كالهوية والثقافة ثم تطرقنا الى كيف تستعمل السياسات اللغوية كألية لاختراق الامن اللغوي والهوياتي.

الفصل الثالث: يتمحور حول مختلف السياسات اللغوية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال ثم تقييم مدى تحقيقها الأمن المجتمعي.

وفي نهاية كل فصل سوف نقدم خلاصة للفصل.

الفصل الاول

لاشك أن اللغة موجودة قبل أن يولد الفرد في المجتمع، الذي يتكلم بها فهي حقيقة اجتماعية ما يجعل مسالة السياسات التي تهيكلها ذات أهمية باعتبار أنها ترتبط بعنصر من عناصر هوية الفرد و بالتالي أي هفوة في إغفال جزء من أجزاء هذه الهوية سوف يمس بأمن وتماسك المجتمع.

إن التطرق لموضوع السياسة اللغوية و دورها في تحقيق الأمن المجتمعي يتطلب منا البحث في فصل مستقل عن نشأة وتطور هذا المفهوم ومحاولة بلورة مختلف التعريفات التي أعطيت لهذا المصطلح إضافة إلى تحديد أهم أهدافه وأليات رسم الساسة اللغوية إضافة إلى محاولة التطرق إلى مصطلح التخطيط اللغوي وتبيان مستوى التداخل بينه وبين مصطلح السياسة اللغوية وأسبقية كل مصطلح على الأخر .

المبحث الاول: مقاربة مفاهيمة للسياسة اللغوية :

نشأت اللسانيات الاجتماعية في العصر الحديث وكان من أكثر اهتماماتها هو ضبط القوانين التي تحكم حركة اللغة عند تفاعلها مع البنى الاجتماعية وهذا بهدف استثمار ذلك عند رسم السياسات اللغوية حتى تكون هذه السياسة علمية وعملية، وهنا وجد علماء اللسانيات الاجتماعية أنفسهم أمام علم جديد له منهجه وموضوعه هو علم السياسة اللغوية حيث يهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى خمسة مطالب من النشأة إلى تحديد مختلف تعريفات السياسة اللغوية إلى أهدافها ثم كيف ترسم هذه السياسات اخيرا الى النظريات المفسرة للسياسة اللغوية.

المطلب الأول :نشأة السياسة اللغوية:

سوف نقوم في هذا الجزء من الدراسة بتقسيم نشأة السياسة اللغوية بالتطرق أولا الى الممارسات الأولى لهذا المصطلح بعدها ظهوره كمصطلح في الأوساط الاكاديمية تحت اسمي الهندسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

كانت الممارسات الأولى لعمليات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية قديمة فاذا اعتبرنا إدارة التعدد اللغوي واحد من فروع السياسة اللغوية اعتبرنا هذه السياسة قديمة قدم التعدد اللغوي نفسه **ففي تلك الفترة المبكرة ارتبطت ممارسات التخطيط اللغوي و السياسة اللغوية بالقوى الاستعمارية وفرض لغاتها على الدول المستعمرة منطلقة من أن الاستعماريين اللغوي والثقافي هما مدخلان إلى الاستعماريين الإقتصادي والسياسي ...**[1] مثل فرض اللغة الفرنسية في المغرب العربي إبان فترة الاستعمار الفرنسي واستخدام فرنسا تخطيط لغوي وسياسة لغوية استعمارية لمحو اللغة والثقافة والهوية في المغرب العربي وإحلال ثقافة المستعمر، مثلا **في الجزائر أصدرت فرنسا عدة قوانين لفرض اللغة في الجزائر ومنها مرسوم يقضي بإلزامية التعليم بالفرنسية في المدارس الأهلية في الجزائر في عام 1842 وما أعقب ذلك من في عان 1848 حيث صدر قرار ينص على أن الفرنسية هي اللغة الحاكمة و يجب أن تكتب بها جميع العقود و الوثائق الرسمية وإصدار العقوبات على من يقف أمام ذلك .....**[2]

أما بالنسبة لظهوره كمصطلح أكاديمي فقد ظهر مصطلح السياسة اللغوية أول مرة تحت اسم الهندسة اللغوية Miller 1950 اول تعبير تم استخدامه للدلالة على الانشطة التي يمارسها المخططون اللغويون التخطيط اللغوي، فكان الاكثر تداولا من مصطلحي السياسة اللغوية والتطور اللغوي 1967 ومن مصطلح التنظيم اللغوي 1973"Gorman"،ومع اللساني الأمريكي هوغن "Haugen" في عام 1959 استخدم مصطلح التخطيط اللغوي في

[1] محمود بن عبد الله ، التخطيط اللغوي و السياسة اللغوية ، رسالة المشرق ص. 30 .
[2] المرجع نفسه ، ص. 31 .

حلقة دراسية في جامعة كولمبيا الى ادبيات علم اللغة الاجتماعي.[1] إن التخطيط اللغوي مسالة حديثة العهد أي أنه في غضون أربعين عاما فقط برز حقل اجتماعي جديد مستقل كفرع من فروع اللسانيات التطبيقية أو اللسانيات الاجتماعية.[2]

وكان لاسم التخطيط اللغوي الصدارة من بين المصطلحات الموجودة وهذا ما نجده في الصحف والمجلات المتخصصة مثل: **مجلة الإشكالات اللغوية والتخطيط اللغوي Language Problems and Language Planning 1977 و Language planning News.**[3]

المطلب الثاني: تعريف السياسة اللغوية:

تعريف اللغة:

لغة: اللغة كلمة مشتقة من لغا- يلغو- لغوا.[4]

اللغو: النطق يقال هذه لغتهم التي يلغون بها اي ينطقون بها.

اصطلاحا: يعرفها روي سي هجمان: اللغة قدرة ذهنية مكتسبة يمثلها نسق يتكون من رموز اعتباطية منطوقة يتواصل بها افراد مجتمع ما.[5]

اي هي عبارة عن الفاظ يراد بها الافصاح عم ما يريد الانسان ابلاغه اي اداة تواصلية، وانها قدرة ذهنية تبدا وتنمو في فكر الفرد، ومكتسبة اي يولد الانسان لديه قابلية لتعلمها.

تعريف السياسة:

في المعاجم العربية تعرف السياسة على انها مصدر ساس يسوس سياسة، ومادته في لسان العرب "سوس" والسياسة فعل السائس يقال هو يسوس الدواب اذا قام عليها وراضها، و السياسة القيام على الشيء بما يصلحه، سوس له الامر اي روضه.[6]

اصطلاحيا يعرفها اميل ليتريه E. Littré انها "ماله علاقة بالشؤون العامة".

---

[1] روبرت .ل . كوبر، تر خليفة ابو بكر الاسود، ***التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي***، طرابلس، مجلس الثقافة العام،2006)،ص. 67 .

[2] لويس جان كالفي، تر حسن حمزة، ***حرب اللغات والسياسات اللغوية***، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2008)، ص ص. 220 -221.

[3] محمود، ***مرجع السابق*** ، ص ص. 32-33 .

[4] هاشم اشعري، "نظرية نشاة اللغة وتفرعها في التراث العربي، التدريس":(م 5، ع 1،)2018، ص.3.

[5] سمراء شلواش، ***جدلية اللغة و المجتمع***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة و الادب العربي،(جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي: كلية الآداب واللغات، 2014-2015)، ص11..

[6] الزبيدي:تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، ط1306،1، ج4، ص 169.

ويشير لالاند André Lalande الى ان السياسة "هي كل ما له علاقة بالدولة والحكم".[1]

قدمت للسياسة اللغوية عدة تعريفات نذكر منها:

يعرفها لويس جان كالفي بقوله:**"نحن نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن".**[2]

تعني أنها جملة الخيارات الواعية التي تقوم بين اللغة وواقعها التي تؤدي إلى إحداث تغييرات في الوضع اللغوي عن طريق قرارات سياسية تجسد في الأخير عن طريق وسائل أوما يسمى بالتخطيط اللغوي.

وفي نفس السياق عرفها فيشمان "Fishman"في كتابه "sociolinguistic" والذي نشر له عام 1970 هي**"مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن".**[3]

وقدم جيمس طوليفسون تعريف للسياسة اللغوية على **أنها:" ألية موضوعية اللغة في البنية الاجتماعية على نحو يجعلها تحدد أوجه السلطة السياسية والثروات الاقتصادية أين تعتبر السياسة اللغوية ألية بواسطتها تضع المجموعات السائدة أسس الهيمنة في استعمال اللغة ".**[4]

حسب هذا التعريف فان السياسية اللغوية هي الية لحفظ المصالح المجموعات السائدة سياسيا و اقتصاديا فهي تخدم مصالح مجموعات معينة.

ويعرفها بيار تيان لابورت :**"السياسة اللغوية بوصفها الإطار القانوني والتهيئة اللغوية كمجموعة الأعمال التي تهدف إلى ضبط و ضمان منزلة ما للغة من اللغات"**[5].

بحسب تعريف لابورت السياسة اللغوية تحصر في القوانين والأعمال التي تهيكل وضعية اللغة في الدولة والمجتمع.

---

[1] زكريا جاسم، ***المدخل الى علم السياسة***، (سوريا، الجامعة الافتراضية السورية، 2018)، ص.4.

[2] هنية حسني ،***السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،،2016- 2017)، ص.62 .

[3]اسماء ضيف ،***واقع اللغة العربية في ظل السياسة اللغوية في الجزائر ولاية قالمة انموذجا***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،(جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية الآداب واللغات، 2017 -2018)، ص.7.

[4] Anthony J.Liddicoat,***issues in Language planning and Literacy,(***British Library cataloguing in publication Data, British, 2007), P1.

[5] ربيعة بكاكرة ، ***التخطيط اللغوي ودوره في بناء المضامين التعليمية المرحلة الابتدائية انموذجا***، مذكرة الماستر، (جامعة حمه لخضر الوادي: كلية الآداب واللغات،2014 -2015)، ص.5.

وفي تعريف أخر يقول البعلبكي أنها :**"نظرة الجهات الرسمية في دولة ما إلى اللغة أو اللغات المستخدمة فيها. ولا سيما في التخطيط التقني وفي الاعتراف بالصفة الرسمية للغة وفي تعليم اللغات ".**[1]

هنا تعرف على أنها تدخل الدولة عن طريق التشريعات و القوانين لتسوية وضع لغة ما من اللغات وتحديد اللغة الرسمية في التعليم.

وكتعريف إجرائي ارتأينا إلى أن السياسة اللغوية هي: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة وأجهزتها في التعامل مع الوضع اللغوي والتحكم في مساره وضبطه عن طريق سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالحالة اللغوية في المجتمع.

المطلب الثالث: أهداف السياسة اللغوية:

بالنظر إلى الدور الأساسي للغة في الحياة الاجتماعية وأهميتها في تعزيز الهوية اللغوية و الثقافية هذا ما يفرض على صانعي السياسات توفير ظروفا ملائمة لتخطيط السياسات اللغوية وإنجاحها، وفق مجموعة أهداف مسطرة من هذه السياسات وتأتي أهداف السياسات اللغوية على تصنيفين هناك أهداف أيديولوجية أوهناك من يسميها ضمنية وأخرى رسمية مباشرة.

الأهداف الايديولوجية لرسم السياسة اللغوية:هذا النوع من الأهداف يتمثل في الأهداف و المقاصد لدول معينة عندما يتحكم الوضع السياسي والاجتماعي لواقع الدولة في صياغة سياسات من أجل تحقيق ما يسمى **"مقاصد شبه لسانية""**"semilinguistic"تكون اهداف سلطوية أي مصالح المجموعات السياسية او الاقتصادية السائدة في غايات شبه لسانية .وذلك عندما تكون اهداف السياسات اللغوية كالتالي:

تسعى السياسات حسب فلوريان كولماس الى التعامل مع تغيير التوزيع الاجتماعي للغات المتنافسة مثلا انتشار السواحلية في إفريقيا الوسطى و الشرقية(**ما يسمى بالاندماج العمودي الوصل بين الحاكم والمحكوم تخدم اغراض الاتصال العمودي بين النخبة والمحكومين)**[2]، حيث كانت اللغة الرسمية في كينيا وتنزانيا. وعندما تسعى السياسات إلى إقامة أو تغيير أنظمة الخط والكتابة أو تشجيع انتشار تنوع لساني باعتبار أن هذه الأنماط من التدخلات لها كذلك نتائج سياسية واجتماعية مثلا حقيقة كون استعمال الخط اللاتيني الذي كان مفروضا في العشرينيات له نتائج اجتماعية هامة من حيث أنه يسهل اكتساب اللغة الروسية التي تستعمل السيريلية ومن ثم تجعل التماثل الثقافي سهلا.

[1] عمرة مهديد، "التوجهات النظرية للسياسات اللغوية رؤية سوسيولوجية امنية"، (2، 05 -2019) ص. 154 .
[2] كوبر .ل ، ***مرجع السابق*** ، ص. 196 .

وعندما تتعامل السياسات مع الإغناء المفرداتي والمعيرة وأنماط اخرى من التدخل التي تؤدي إلى تعزيز المعيار اللغوي تصنف على أنها تملك أهدافا لسانية.[1]

وقد حدد كوباروبياس أربع أيديولوجيات لغوية تدعم مشروع الإصلاح اللغوي وهي كالاتي: التعددية اللسانية والتماثل اللساني والتلهيج والعالمية.

التعددية اللسانية: هذا النوع يشجع تعايش مجموعات لغوية مختلفة وحقها في صيانة ورعاية لغاتها على اسس عادلة مثل ذلك فالفرنسية في بلجيكا معترف بها رسميا في الجنوب والفلامانية في الشمال والألمانية في الشرق بينما تشكل بروكسيل منطقة فلامانية فرنسية ثنائية اللغة.

كذلك نجد أن الولايات المتحدة شجعت بعض أشكال التعددية في فترات مختلفة من تاريخها كما تم عندما وافقت لويزيانا على الوضع الثنائي للغة الرسمية قبل تعميمه على الولاية. ومنذ 1968 تبنت لويزيانا قانونا يشجع تطوير الفرنسية، وفي هاواي أخذت لغة هاواي وضعا رسميا إلى جانب الإنجليزية سنة 1978. وكما هو الشأن بالنسبة إلى باقي الولايات أجازت ولاية نيويورك رسميا استعمال لغات أخرى غير الإنجليزية وأخذت هذه الأخيرة وضعا رسميا على الأقل 17 ولاية خلال 1992.[2]

بالرغم من الطريقة الديمقراطية التي تقوم عليها هذه السياسة في التعامل مع التنوعات اللسانية فان لها مواطن ضعف تتعلق بالحق الإقليمي والحق المحلي للأقليات اللغوية في التمثيل اللساني والاعتراف الوطني والرسمي بهذه الأقليات، فنجد أن الاعتراف بالتعدد اللغوي في اعتقاد دول العالم الثالث والتي نالت الاستقلال مؤخرا التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الداخلي لمختلف الأبنية الاجتماعية من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي لها، أنه يحمل أوجه خفية وبالتالي هذا النوع من السياسات غير محبذ من جانب تهديد أمن البنية الاجتماعية للمجتمعات.[3]

التماثل اللساني: في التماثل اللساني أو اللغوي تتأكد فرضية إمكانية أي عضو في الجماعة اللغوية من استعمال اللغة المهيمنة وهو ما أدى إلى نقل الخط إلى اللغة المهيمنة والدفاع عن حقوقها، وفي هذه الحالات تكون الأقليات اللغوية قد نالت جزء من الحقوق أو لم تنل، الاتحاد السوفياتي سابقا مثال للتماثل اللغوي ففي سنة 1838 نص القانون الفدرالي على أن كل المدارس الروسية وغير الروسية تدرس الروسية كلغة ثانية والحق قانون 1958

---

[1] فلوريان كولماس، تر خالد الاشهب و ماجدولين النهيبي ، ***دليل السوسيولسانيات***، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات محمد بن راشد ال مكتوم، ط.1، 2009)،ص ص.937 - 938 .

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص.940 - 941 .

[3] حسني، ***مرجع سابق***، ص. 65 .

إجبارية اللغة الروسية في كل المدارس إلى جانب اللغات الوطنية وبذلك ظلت الروسية هي لغة التعليم في كثير من الجمهوريات الروسية المتنقلة.

العالمية اللغوية: تلجا الدول الى هذا النوع من السياسات فيما بعد الاستعمار وهي تبني اللغة غير الاصلية للتواصل مثلا الفرنسية في الغابون هي اللغة الرسمية الوحيدة وفي الكاميرون الانجليزية والفرنسية هما لغتان رسميتان كذلك اللغة الفرنسية بالنسبة لدول شمال افريقيا هي لغة تعليم رسمية رغم انها لغة ثانية، ويرجع تبرير تبني هذا النوع من السياسات الى اعتبار ان اللغات العالمية تسهل التواصل السياسي والاقتصادي والسوسيوثقافي مع دول اخرى وتعزيز العصرنة والتجارة والتكنولوجيا العالمية.[1]

التلهيج: هذا النمط تكون فيه اللغات الوطنية او الاهلية مجددة ومعصرنة ومعترف بها رسميا محل او الى جانب اللغة العالمية للتواصل الواسع مثلا في مدغشقر حيث الفرنسية والملغاشية تنعمان معا بوضع رسمي ففي سنة 1978 تم التصريح كجزء من برنامج القومية العامة على ان الملغاشية هي لغة التربية في المستوى الابتدائي وفي جزء من المستوى الثانوي وتقدم الفرنسية في الدرجة الثانية من المستوى الابتدائي. والحالة القصوى للتهجين موجودة في اسرائيل حيث تم احياء اللغة الدينية العبرية واقامتها كلغة وطنية.[2]

الاهداف المباشرة للسياسات اللغوية:

تتمثل فيما يلي:

تحديد اللغة الاولى الرسمية للدولة: فمن اولويات صناع القرار تحديد وترسيم اللغات الرسمية والوطنية للدولة هنا تحدد اللغة الرسمية التي تستعمل كتابة ومشافهة في كل مؤسسات الدولة كالإدارات العمومية والاعلام وفي الانظمة التعليمية ويشترط ان تكون في الدستور.وفيما تعلق برسم السياسة اللغوية فان على الدولة ان تقنن اللغة وتوحدها من خلال توحيد النص القانوني الذي يحكم سيادة لغة على بقية اللغات والهويات المتداولة، وهذا ضمن تشريعات الدستور الوطني الخاص بها **"اذ تحدد هذه القرارات اللغة او اللغات المؤهلة للاستخدام في تأدية الوظائف العمومية ...."**[3]

تحديد لغة التعليم والتكوين:

فمن مجالات السياسة اللغوية نجد مسالة التعليم والتعلم خاصة الدول والحكومات التي عانت من الاستعمار والتي عاشت ظروف تاريخية واجتماعية ما يجعلها تعترف بوجود اكثر من لغة واحدة، فتكون الدول ملزمة بوضع سياسة لغوية رشيدة لكي تضمن اهداف الموازنة

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص ص.66- 67 .
[2] كولماس ، ***مرجع السابق*** ،ص ص. 947- 948 .
[3] حسني، ***مرجع سابق***، ص. 67 .

والعدالة في عمليتا التقنين والترسيم للمحتوى اللغوي وتكون هذه العملية _تحديد لغة التعليم_ بمشاركة رجال السياسة والتعليم والخبراء والمثقفون وجمعيات اولياء التلاميذ فعلى الدولة ان تتخذ قرارات لانتقاء اللغة الوطنية المؤهلة للتعليم.[1]

تعزيز مكانة اللغة على المستوى الدولي: اهمية ان تكون اللغة مواكبة للتطورات والابحاث العلمية و تأسيس مؤسسات مخصصة لمتابعة صيرورة هذه العملية.

حيث اصبحت هذه القضية من اهم القضايا المرتبطة بهذه الفكرة اذ ازدادت حاجتنا الماسة الى حياة العصرنة وبالتالي حاجتنا الى التشبع بمفردات جديدة بحيث تواجه كثيرا من اللغات تحديا عويصا وذلك بين التطور السريع لكثير من المفاهيم المتصلة بالحياة العصرية و كنتيجة للاستثمار الهائل للمصطلحات المتخذة في التعريف بكل الاختراعات الجديدة.[2]

المطلب الرابع: اليات رسم السياسة اللغوية:

ينظر هوغن الى التخطيط للسياسات اللغوية على انه الجهود التشاورية والواعية للتدخل في مستقبل اللغات، هو سيرورة لضبط تمركز اللغات الاكثر والاقل استعمالا ضمن الواقع الاجتماعي. ومنهجية كل تخطيط لغوي تتطلب دراسة الاحتياجات والاهداف والوسائل ووضع خطط عمل وتقييمها ما يلزم على المسؤولين اللغويين الالمام بجميع العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية التي تتداخل مع المسالة اللغوية في المجتمع.[3]

تكون الية رسم سياسة لغوية كالتالي:

اولا: وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية: تحليل الوضع السوسيولساني عن طريق جرد كامل للغات الموجودة الوطنية او غير الوطنية، وذلك بوصف كل منها هل هي معروفة قواعد النحو، المصطلحات، نظام الكتابة، كذلك يسمح بتقييم عدد المتحدثين بكل لغة من اللغات التي تم النظر فيها ودرجة وطبيعة ثنائية او تعدد لغات السكان، وماهي اللغات السائدة واللغات الثانوية ومدى الارتباط بين استخدام اللغات والوضع الاجتماعي، ما تجعل من الممكن فهم الاتجاهات والصراعات اللغوية لتوقع مقاومة التغييرات التي يقترح ادخالها من طرف المسؤولين اللغويين.[4]

---

[1] امال سعايدية سلمى بوقرن، ***واقع السياسة اللغوية في الجزائر الاعلام التلفزيوني انموذجا***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة 8 ماي 1945: كلية الآداب و اللغات، 2019- 2020)، ص.15.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 16 .

[3] حسني هنية ،"السياسة اللغوية دراسة نظرية للمفهومو الاهداف من وجهة نظر سوسيولوجية، ***"مجلة علوم الانسان والمجتمع***، ص. 177.

[4] بلال دربال، "السياسة اللغوية المفهوم و الالية"، ***مجلة المخبر ابحاث في اللغة و الادب الجزائري***، ص.329 .

يمكن ان تأتي السياسة اللغوية بعد فترة اضطراب سوسيولساني كما يتم عندما تنال الدولة استقلالها، فالنرويج مثلا نالت استقلالها سنة 1814 و طرحت اعمال الولاية سوف يتم باللغة النرويجية.[1]

و نجد لويس جان كالفي يوضح هذه المرحلة كالتالي:

- **الدراسة الميدانية:** تتم الدراسة الميدانية والتي يسميها كالفي ***"بالدراسة في الجسم الحي"*** بانتقاء الميادين والتي مثلها كالفي بالأسواق باعتبارها اكثر الاماكن للتبادل اللغوي، بالاعتماد على ادوات البحوث الميدانية المتمثلة في الملاحظة المباشرة ودراسات الحالات وعمليات المسح بالعينة واجراء المقابلات وتحرير التقارير وجمع الاستقصاء واظهار النتائج.

وعلى نفس المنوال اقترح ميشال زكريا قياس مدى استعمال اللغة الفرنسية في لبنان، وكانت عبارة عن خطاطة كالتالي:

- **نتكلم اللغة الفرنسية(المدرسة، البيئة الاجتماعية ،السياق، المستمعون، مواضيع المحادثة مكان العمل).**
- **نستمع الى اللغة الفرنسية(دروس، راديو، تلفزيون، مسرح، سينما، محاضرات ، تسجيلات).**
- **نقرا باللغة الفرنسية (روايات، مجلات، صحف،دوريات ..).**
- **نكتب باللغة الفرنسية(تقارير، مقالات، مؤلفات، مذكرات، مراسلات،عمل ...).**
- **نختار اللغة الفرنسية كلغة ثانية (وظيفة اللغة الفرنسية، الانجذاب نحوها، الغزو الاقتصادي و المهني، طبيعة التعامل معها ودرجته، ردات فعل البيئة، الموقف منها العوامل الايديولوجية).**

تسمح الدراسة الميدانية بتحليل الوضع الاجتماعي اللغوي من خلال ادوات البحوث العلمية وما تسمح به من قياس حجم اللغات الاكثر استعمالا من غيرها.

- **دراسة في مراكز صنع القرار وقيادة الاركان أي دراسة مكتبية خارج الميدان لما تم جمعه من الميدان .**[2]هذه المرحلة تساعدها المرحلة السابقة حيث ان الدراسة الميدانية وما سمحت به من جرد وتحليل الوضع ووصفه علميا تمكن صانع القرار من دراسة شاملة تسمح له بتحديد الاختيارات والاهداف اللغوية.

---

[1] حسني، ***مرجع سابق*** ، ص.77.
[2] دربال، **مرجع سابق** ،ص.330.

ثانيا: تحديد الاهداف اللغوية :

تحديد الاجندة والقضايا وفق الواقع السوسيولساني المستقبلي من اجل حل المشاكل بشكل مثالي.

يحدد ميشال زكريا مجموعة من النقاط تدخل ضمن الاهداف الاولية اثناء رسم السياسات اللغوية تتمثل في :

1. وضع المقاييس للكتابة الصحيحة والكلام الصحيح.
2. ملائمة اللغة كوسيلة تعبير للشعب الذي يستعملها.
3. قدرة اللغة على ان تكون اداة الابداع الفكري والعلمي.
4. اختيار لغة التعليم.
5. اعتماد اللغة المناسبة للتبادل العلمي.
6. القيود الموضوعة على الاستعمال اللغوي في بعض المجمعات.
7. التنافس بين اللغات والارتقاء بلهجة الى مرتبة اللغة الرسمي.
8. المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الافراد في المجال اللغوي.[1]

ثالثا: وضع الاستراتيجيات وتحديد الوسائل التي ستمكن من تطبيقها وتكفل تحقيق الاهداف وتنفيذ السياسات اللغوية: تكون بتجسيد الاهداف المرجوة وتنفيذ السياسة اللغوية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والقوانين والقرارات اضافة الى الهياكل او المصالح المختصة بذلك. وتتمثل في:

1. التشريعات والقوانين التي تهدف الى تغيير او فرض واقع لغوي اجتماعي جديد كما فعلت فرنسا في سبيل استراتيجيتها في سياستها اللغوية العدوانية في الجزائر.
2. الترسانة المالية ويتمثل في فرض غلاف مالي يغطي تمويل المشروع اللغوي.
3. المؤسسات التربوية والاعلامية والترفيهية والدينية، مثال: الكنائس في حالة فرنسا في احتلالها للجزائر، ومكتب اللغة الفرنسية الذي اشرف على تطبيق القانون وتصميم نشر الاصلاح الفرنسي.[2]

رابعا التقييم:

---

[1] ميشال زكريا، ***قضايا السنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية***،(بيروت، دار العلم، ط.1993،1)، ص.10.

[2] دربال، ***مرجع سابق***، ص ص. 332 -333 .

انطلاقا من تعريف توماس داي للتقييم على انه تقديرا للفعالية الكلية للبرامج العامة في تحقيق اهدافها .[1]يعني بدراسة فعالية البرنامج هل حقق اهدافه المسطرة ام لم تتحقق الاهداف، يكون التقييم جزءا مكملا لعملية رسم السياسات منذ البداية وليس فقط في الاخير، من هذا المنطلق فيعاد تقييم الاهداف مرحليا باعتبار ان التخطيط اللغوي مجهود موجه في المستقبل من اجل احداث تغيير في اللغة والاستعمال اللغوي. فالتقييم المرحلي يساعد صناع القرار في الاخذ بالحسبان الحالات او التغيرات الجديدة لاضافتها الى تلك السياسة محل التنفيذ.

وتتمثل هذه الاصلاحات اللغوية الناتجة عن التقييم بالمواقف المتعلقة باللغة وبالضوابط المتقاسمة للجماعات اللغوية اللسانية والسوسيولسانية والاحاسيس الوطنية وبالديناميات الاجتماعية المرتبطة بالغير، تغير السلوك الانساني والمواقف اتجاه كل ما يتعلق بالتخطيط، ورغم ذلك ولفترة طويلة املت القوى السوسيولسانية غير الموجهة مسار العمل هذه القوى هي التي يجب على المخططين اللغويين ان يتعلموا كيف يشكلونها.[2]

المطلب الخامس: نظريات للسياسة اللغوية:

ارتبطت فكرة التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بسياسة اللغة الثانية او وضعية التعدد اللغوي في الدول المعاصرة وفي مطلبنا هذا سنتطرق الى المقاربات التي تفسر كيفية اكتساب اللغة الثانية.

المقاربة الكلاسيكية:(خمسينيات وستينيات القرن الماضي)تركز المقاربة الكلاسيكية الجديدة في تفسير السياسات اللغوية على متغيرات المتعلم او خصائصه مثل العمر والاستعداد اللغوي الطبيعي والموقف من اللغة المستهدفة طبيعة الثقافة الاصلية للمتعلم في مجال القدرة على تعلم واكتسب اللغة الثانية، وتفترض هذه المقاربة ان الفرد هو مفتاح لفهم الانظمة الاجتماعية وعلى عكس المقاربة التاريخية البنيوية لا يوجد تنبؤ بقرارات الافراد بل تكون حرة(قرارات فردية)، وفي مسالة تأثير السياق التاريخي فيكون هنا الباحث ملاحظا مستقلا عن السياق التاريخي.

اهملت هذه النظرية بعض القضايا العالقة بالجماعات اللغوية كيف تتشكل لغات الجماعات وكيف تمنح الاهمية للغتها او تمنحها مكانة ضمنية، لماذا تجد مجموعات

---

[1] بولرباح عسالي، "الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل تقييم اثر تنفيذ السياسة العامة لتعريب الادارة في الجزائر منذ 1997 الى يومناهذا رؤية تحليلية ودراسة ميدانية، ***'مركز دراسات الوحدة العربية***،(لبنان، ط 1، 2013)، ص. 114.

[2] كولماس، ***مرجع سابق***، ص. 960.

سهولة في تعلم لغة بينما نجد مجموعات تتمسك بلغتها الام ، وما هي الاليات التي تحدث بها التغيرات في بنية اللغة واستعمالها ؟.[1]

مرحلة الحرجة او النظرية النقدية:(السبعينات والثمانينات) سياسة اللغة الحرجة هي جزء متنامي من علم اللغة التطبيقي النقدي تتضمن تحليل الخطاب النقدي و دراسات محو الامية النقدية واصول التدريس النقدي.

تبحث هذه النظرية في العمل الذي ينتقد مناهج التيار الرئيسي التقليدية لبحوث سياسة اللغة والتي كانت تركز على التحليل اللاسياسي للقضايا التقنية مثل تطوير المصطلحات بدلا من القوى الاجتماعية والسياسية الكامنة التي تؤثر في السياسة اللغوية، والهدف الثاني يتمثل في البحث في هدف التغيير الاجتماعي فتبحث هذه النظرية في دور السياسات اللغوية في عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بهدف تطوير سياسات تقلل من اشكال عدم المساواة المختلفة عن طريق تعزيز وصياغة وتنشيط لغات السكان الاصليين ولغات التراث حسب الضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية.[2]

تتضمن النظرية النقدية اعمال المفكرين بورديو، فوكو، غرامشي، هابرماس، يتضمن جزء كبير من هذا العمل اعادة التفكير في النظرية الماركسية ونقد الماركسية الجديدة. تركز النظرية النقدية في العمليات التي يتم من خلالها انتاج واستدامة عدم المساواة الاجتماعية، والنضال من اجل الحد من عدم المساواة لتحقيق اشكال اكبر من العدالة الاجتماعية فهي تهدف للكشف عن انظمة الاستغلال خاصة تلك المخفية وراء الايديولوجيا.

ترتكز النظرية النقدية على اربع افكار اساسية وهي:

- **القوة:** تشير القوة الى القدرة على التحكم في المعدات من اجل تحقيق اهداف الفرد.[3] تنظر الى السياسات اللغوية على انها الية مهمة تسعى من خلالها الدولة ومؤسسات صنع السياسة الاخرى الى التأثير في السلوك اللغوي (دور الفئات الهيكلية كعوامل تفسيرية مركزية في جميع الحياة الاجتماعية كالقوى الاقتصادية ودورها في التأثير في معظم العمليات اللغوية).
- **الصراع:** بناءا على المفهوم الماركسي القائل بان الطبقات الاجتماعية والاقتصادية لها مصالح غير متوافقة، يرى العديد من الباحثين في النظرية النقدية ان العالم يتكون من مجموعات مهيمنة والتي عادة ما

[1] حسني، ***مرجع سابق*** ، ص.72.

[2] Thomas Ricento***, Language Policy***,(Australia, blackwell publishing ,2006),P43_44..

[3] Op.cit Ricento p. 46.

تتحكم في الدولة وجماعات مضطهدة ينظر الى سياسات اللغة البسيطة التي تتبناها الدولة والمؤسسات الاخرى من طرف المجموعات المهيمنة على انها تخدم مصالح المضطهدين.

- **الهيمنة والعقيدة:** ويعرف الهيمنة على انها ممارسات مؤسسية تهدف بقاء السلطة في ايدي قلة من الناس. تسعى بحوث النظرية النقدية الى وصف هذه الممارسات الهيمنية.[1]

المنهج التاريخي البنيوي: من المناهج التي تدخل ضمن النظرية النقدية تذهب افكار هذا المنهج الى ان السياسة اللغوية هي الية لحفظ مصالح المجموعات السائدة سياسيا واجتماعيا فالسياسة اللغوية حسبها تخدم مصالح سياسية واقتصادية معينة، وتعترف بدور العامل التاريخي الذي يؤثر في تبني سياسات وتخطيطات محددة من منطلق انه اذا عرفنا موقع و ثقل صناع السياسة اللغوية في السياق التاريخي سيمكننا من التنبؤ بالسياسات اللغوية التي سيرجحونها، بالتالي المخططات التي ستنفذ في الاخير ستخدم مصالح الطبقة الحاكمة او المسيطرة من منطلق ان الطبقة تمثل وحدة التحليل في المنظور البنيوي التاريخي.

وتقوم المقاربة التاريخية البنيوية على مبدا اساسي وهو القاعدة السوسيولوجية اي فعل المجموعات وبالتالي فأفعال اجهزة التخطيط هي نتاج للتاريخ والعلاقات الاجتماعية.

يؤكد المنهج التاريخي البنيوي على دور الطبقة الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل بدائل السياسة اللغوية، وانتقادها للتحليلات التي تقييم السياسات دون النظر الى دورها في انظمة القهر والاستغلال. [2]

نظرية مابعد الحداثة: السياسة اللغوية بعد الحداثة تدور حول رسم خريطة للسياسة اللغوية ضد الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة. يرى اصدار ما بعد الحداثة ان الاهتمامات البنائية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية(اللغة والثقافة والخطاب والايديولوجيا هي انعكاسات لأهداف اقتصادية وسياسية) فعصر ما بعد الحداثة يسعى الى محاولة قلب هذه العلاقة او انهيارها (مما يجعل اللغة والخطاب والايديولوجيا والثقافة مواقع اساسية لكيفية تنظيم العالم وفهمه).

يرى عصر ما بعد الحداثة ان الاهتمامات اللغوية والثقافية هي انعكاس للغة السياسية والاقتصادية.

---

[1] Op.cit Ricento p 46_ 47.

[2] حسني، ***مرجع سابق***، ص ص ص.73- 74- 75 .

في مرحلة ما بعد الحداثة اثيرت مجموعة من القضايا حول السياسة والتخطيط اللغويين وهي:

كيف يتم تحقيق الحكم من خلال اللغة؟

اعادة التفكير في انطولوجيا اللغة على انها بناء استعماري حداثي.

وماهي الاسباب والاثار على سبيل المثال لانتشار اللغات الرئيسية والترويج لها مثل اللغة الانجليزية؟ مرتبطة بالإمبريالية اللغوية وحقوق اللغة مما يقتل اللغات الاخرى ويجانس العالم، اضافة الى قضية العولمة.

ما الذي يخدمه بتبني اللغات العالمية الرئيسية على اللغات المحلية؟

هل يمكن لمفهوم الحقوق اللغوية ان يعالج العديد من اللغات؟[1]

النظرية السياسية: ما تضيفه النظرية السياسية للسياسات اللغوية انها تساهم في فهم صراعات السياسة اللغوية، فهي تساعد في فهم كيفية تدخل الفاعلون السياسيون فما يخص الوضع اللغوي او استخدام اللغات في مجتمعهم.

ترتكز النظرية السياسية فما يتعلق بالسياسة اللغوية على قضيتين مترابطتين وهما:

- **قضية سياسات الهوية في صراع السياسة اللغوية**: تنبع سياسات الهوية من تصور **"من نحن"** في الحياة السياسية، وتحدد معاني من نحن بجنس الاشخاص، ادوار الاسرة، المهنة، المنطقة، العرق، الدين، الطبقة، اللغة. كيف تصبح هذه الهويات مهمة في الحياة السياسية؟ و لماذا؟

مثلا فهم صراع السياسة اللغوية في الولايات المتحدة الامريكية في كيفية كون السياسات اللغوية سياسات استيعاب اللغوي والثقافي للمهاجرين الذي يشجع هيمنة اللغة الانجليزية ام محققة للتعددية الثقافية وما يواجهه الطلاب من نزاع في السياسة اللغوية.

كذلك قضية الاندماج السلبي للمهاجرين فيصر المهاجر على العيش في جيوب عرقية حيث يستمر بالحديث بلغة اجنبية ويقاوم الاندماج المجتمعي.[2]

- **مسالة تحقيق قدر اكبر من المساواة للأقليات اللغوية**: تتمحور حول كيفية تحقيق اكبر قدر ممكن من المساواة بين المجموعات العرقية اللغوية هنا يبرز عنصر الاستيعاب ففي الصراع الامريكي حول السياسة اللغوية فنجد مثلا انصار

[1] Op.cit Ricento, p. 61_ 62_ 63.
[2] Op. cit, Ricento, p. 104_ 105.

الاستيعاب يؤيدون فكرة سياسة لغوية تعزز تحول اللغة الى اللغة الانجليزية التي تعتبر افضل ضمان لتحقيق المساواة للأقليات اللغوية في الولايات المتحدة. في اتجاه مغاير يجادل اصحاب التعددية بان سياسة اللغة الاستيعابية تعزز استمرار عدم المساواة للأقليات الناطقة باللغة الامريكية وان المساواة الاكبر تتطلب نهج السياسة اللغوية الثنائية من منظور ان المجتمع الولايات المتحدة الامريكية كان دائما مجتمعا متعدد اللغات وان كانت اللغة الانجليزية هي السائدة فيه.[1]

[1] Op. cit, Ricento ,p. 106_ 107.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:

يعد التخطيط اللغوي مجالا من مجالات اللسانيات التطبيقية التي تعني بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء كانت مشكلات لغوية بحثة كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها، ام مشكلات غير لغوية لها علاقة باللغة و استعمالها. نشير الى انه هناك علاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من منطلق انهما مجالان يختصان في اللغة فكلا من التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تحتوي الاشكالات اللغوية للمجتمع.

المطلب الاول: تعريف التخطيط اللغوي:

لقد تعددت تعريفات التخطيط اللغوي ولا يوجد تعريف متفق عليه:

فيعرفه **جرنودوروبين** بانه :**تغيير معتمد في اللغة اي انه تغيير في بنية اللغة واصواتها او وظائفها او كليهما و يتمحور حول ايجاد حلول للمشكلات اللغوية ويتصف بصياغة البدائل و تقييمها لحل مشكلات اللغة وتوفير افضل الخيارات المحتملة واكثرها فعالية و باعتباره من فروع اللسانيات الاجتماعية و اهتماماته بعلاقة اللغة بالمجتمع فهو يساعد على حل اتخاذ مختلف القرارات والقوانين التي تساعد على حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية .** [1]

وفي نفس السياق يعرفه هوغن في مقالة 1959 : **كافة انشطة معيرة اللغة التي تؤديها المجامع اللغوية و اللجان المختصة بتطوير اللغة ، وكافة اشكال الانشطة التي تعرف عموما بتنمية اللغة وكافة المقترحات المتعلقة بإصلاح اللغة و معيرتها.** [2]

يقصد في هذا التعريف معيرة اللغة اخضاع اللغة لعمليات تهيئة وتنميط وتعقيد استجابة لحاجات المجتمع ومؤسسات الدولة تشمل كافة الانشطة التي تهدف الى اصلاح اللغة.

في حين يعرفه **علي القاسي: بانه نشاط رسمي تضطلع به الدولة و تنتج عنه خطة تنصب على ترتيب المشهد اللغوي في البلاد. هنا يمثل التخطيط الجهود المتكاملة التي يقوم بها الافراد والجماعات والمؤسسات للتأثير في الاستعمال اللغوي والتصور اللغوي وهدفه وضع مشروع خطة للتحكم في الفضاء اللغوي في البلاد و تهيئته في صورة تضمن المصالح العليا للامة .** [3]

---

[1] فوزية طيب عمارة، "التخطيط اللغوي و علاقته بالسياسة اللغوية" ، ***مجلة العمدة في اللسانيات و تحليل الخطاب***، (م4،ع 3، 2020)، ص. 135.

[2] كوبر، ***مرجع سابق*** ، ص. 68 .

[3] عبد الرؤوف جمعات صالح سعود ،" دور السياسات اللغوية في تثبيت الاستقرار والامن المجتمعي في الجزائر" ، ***دفاتر السياسة والقانون***، (م13 ، العدد 01 ،2021)، ص. 449 .

اذن التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية ما ووضع هذه الوسائل موضع التنفيذ .

ويستن Weisten:يعرف التخطيط اللغوي بانه الجهود المستمرة الطويلة الاجل التي تقوم بها الدولة بهدف تغيير وظائف اللغة تلك في المجتمع من اجل ايجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالاتصال والمفاهيم بين افراد المجتمع.[1]

اما **فيشمان و جان لويس كالفي Jean louis Calvet et Fishman**: اضاف مفهوم جديد للتخطيط هو السياسة حيث يريان ان التخطيط اللغوي يعني تطبيق سياسة لغوية ما عبر وسائل معينة بغية تحقيق اهداف محددة اذن نلاحظ انهما ربطا التخطيط اللغوي بالسياسة.[2]

خولة طالب الابراهيمي: عرفت التخطيط اللغوي بربطه بالمجال التربوي من خلال السياسة التي يختارها بلد من البلدان فتعرفه انه محاولة بسط كل نوع من النفوذ بقصد التأثر بصورة سريعة واكثر كثافة واطراد وهو منهجية لتنظيم اللغات الموجودة وتحسينها وانشاء لغات مشتركة جهوية او وطنية دولية.[3]

وكتعريف اجرائي يعتبر التخطيط اللغوي تلك الوسائل التي تسعى من خلالها الدول الى تطبيق سياسة لغوية ما.

المطلب الثاني: مهام التخطيط اللغوي:

التخطيط اللغوي مبحث حديث في اللسانيات الاجتماعية ظهر في منتصف القرن الماضي ووضع اسسه العلمية العالم هوجن فجاء التخطيط اللغوي من التقدم الذي عرفته العلوم الاجتماعية والسياسية هدفه وضع الحلول للمشاكل اللغوية والتعرف العلمي على اوضاعها في المجتمع والعمل على تجديدها وتقييسها وطباعتها وحوسبتها وتعميم استعمالها.

يقوم التخطيط اللغوي على عدة مهام منها :

1. معالجة المشكلات اللغوية التي نتجت عن طمس الهوية الوطنية اللغوية القديمة لبعض الدول المستعمرة.
2. دراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء كانت مشكلات لغوية بحتة كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها او مشكلات غير لغوية ذات

---

[1] Kennedy Chris ,***Language planning Language teaching***,(university Birmingham,v 15 n4,oct. 1982), p.3.

[2] فطيمة الزهراء عرباوي عفراء حريحيري، ***التخطيط اللغوي و اثره في نمو اللغة العربية*** ، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الآداب و اللغات، 2018- 2019)، ص.11 .

[3] ***المكان نفسه***.

مساس باللغة واستعمالها مثل تحديث المفردات وتطويرها كإنشاء مركز المصطلحات الفنية في سويسرا للغة السويدية.[1]

3. الاصلاح اللغوي تجربة تركيا فكانت اللغة التركية تكتب بحروف عربية ثم قام مصطفى كمال اتاتورك عام 1927 بنقل حروفها الى اللاتينية وانشئ مجلس لغوي لتحقيق هذه المهمة وقد تم فصل اللغة التركية جزئيا وتطويرها وبناء المصطلحات بالتعاون بين وزارة الاعلام والمدارس والجامعات التركية.

4. احلال اللغات القومية محل اللغات الاجنبية في التعليم مثلا تجربة سوريا تدريس الطب والعلوم باللغة العربية.

5. احياء اللغات المهجورة او الميتة احياء اللغة العبرية التي كانت مهجورة لقرون واصبحت لغة قومية تدرس بها جميع العلوم والطب.

6. التقييس اللغوي هي محاولة لتوحيد اللغة وتحديث المفردات وتوحيد المصطلحات والتبسيط الاسلوبي وتيسير الاستخدام المعجمي والتركيبي في مجال معين.

7. ترقية اللغة مثلا ترقية اللغة الماليزية لتصبح بديلا عن لغة المستعمر في ارخبيل اندونيسيا وخيارا بين اكثر 200 لهجة لسكان جزر اندونيسيا .

8. التطهير اللغوي يسعى المخططون اللغويون هنا الى تطهير اللغة او تنقيتها من الغرائب والشوائب والدخيل كما يظهر جليا في اعمال مجمع اللغة الفرنسية حيث كان الهدف هو المحافظة على هوية الشعب الفرنسي ووطنيته عن طريق تأليف المعاجم والمصطلحات التي تهتم بالسلامة اللغوية.[2]

المطلبالثالث: العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:

لقد اختلف الباحثون في تحديد علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي بمعنى من الذي يتبع الاخر التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية .

فيقول عبد الله البريدي ان **هناك تواشج عضوي بين موضوعي التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية فنادرا ما نجد اسهاما علميا يعالج التخطيط اللغوي دون ان يعرج على السياسة اللغوية** .

الا انه يوجد فرق بينهما يكمن بشكل واضح في ان السياسة اللغوية تضمن بطريقة او بأخرى في الوثائق الرسمية التي تعتمدها الحكومات ازاء اللغة الرسمية و حقوقها وامتيازاتها وكل ما يصونها ويحافظ عليها واستخداماتها في الحياة والتعليم والتجارة والاعلام اما

---

[1] عمارة، ***مرجع سابق*** ،ص. 136 .

[2] عبد الله البريدي ، ***التخطيط اللغوي تعريف نظري ونموذج تطبيقي*** ، ورقة بحثية القيت في الملتقى التنسيقي و المؤسسات المعنية باللغة العربية، الرياض مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 7_ 9 مايو 2013 ، ص.8 .

التخطيط اللغوي فيشير الى تلك الجهود الجبارة التي تبذل لتحقيق هذه السياسة في ارض الواقع .

تعتبر السياسة اللغوية الشريان النابض للتخطيط اللغوي فلا وجود لمخطط لغوي دون سياسة لغوية باعتبار السياسة اللغوية اطار قانوني يسير وفقه التخطيط اللغوي مثلا اتخاذ قرار تعريب التعليم يشكل خيارا في السياسة اللغوية اما احتمال تنفيذه في ذاك البلد او ذاك فيشكل تخطيطا لغويا فالسياسة اللغوية هي قرارات متخذة من طرف السلطة في مختلف القطاعات فوجب على التخطيط اللغوي اتباعها والسير وفق ما تقر به السياسة.[1]

اذن يعتبر التخطيط اللغوي الجانب التنفيذي للسياسة اللغوية **"تعتبر السياسة اللغوية المرحلة النظرية والتمهيدية التي تسبق التخطيط في حين يمثل التخطيط مرحلة التطبيق والتنفيذ سياسة ما فمفهوم التخطيط اللغوي يفترض وجود سياسة لغوية والعكس ليس صحيحا. ذلك انه يمكن ان نعد قائمة طويلة بالخيارات اللغوية التي لم تطبق قط ."**[2]

[1] عمارة، ***مرجع سابق***، ص140.
[2] بكاكرة، ***مرجع سابق***، ص.37.

خلاصة واستنتاجات:

تطرقنا في بداية الفصل من خلال المبحث الاول الى نشاة السياسة اللغوية واولى استعمالات المصطلح كانت متداولة بين السياسة اللغوية تارة وتارة اخرى التخطيط اللغوي اتضح لنا ان السياسة اللغوية كفرع من فروع اللسانيات الاجتماعية كانت ممارسات التخطيط اللغوي قديمة من وجهة نظر ادارة التعدد اللغوي التي تعتبر كفرع من السياسة اللغوية فنجد ان ممارسات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية كانت مرتبطة بالقوى الاستعمارية من خلال فرض لغاتها على الدول المستعمرة وهذا ما تجلى في فرض اللغة الفرنسية في المغرب العربي ابان فترة الاستعمار الفرنسي.

اما اكاديميا فقد برز مفهوم السياسة اللغوية معMillerباسم الهندسة اللغوية ثم التطوير اللغوي ثم مع اللساني الامريكي "هوغن Haughen"في 1959 ظهرت باسم التخطيط اللغوي في مقالة مخصصة للوضع اللغوي في النرويج وما تلاها من ظهور المجلات المتخصصة في مجال السياسة اللغوية.

ويأتي تعريف السياسة اللغوية في المطلب الثاني اين حاولنا تقديم مختلف التعريفات المقدمة للسياسة اللغوية ويمكن اجمال اهم النقاط في التعريفات المختلفة كالتالي:

1. مجموعة الخيارات المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة في الوطن.
2. تهدف الى ضبط وضمان منزلة لغة ما من اللغات.
3. الاطار الرسمي للدولة اي عن طريق قوانين رسمية من اجهزة الدولة المعنية.

بعدها تطرقنا في المطلب الثالث الى اهداف السياسة اللغوية وقسمت الى نوعين من الاهداف الاولى ايديولوجية اي تحقق مقاصد شبه لسانية تدخل في مجال تعزيز المعيار اللغوي ونجد فيها اربع ايديولوجيات لغوية تدعم مشروع الاصلاح اللغوي تتمثل في التعددية اللسانية و التماثل اللساني اضافة الى التهجين واخيرا العالمية لنأتي الى الاهداف المباشرة للسياسة اللغوية فتمثلت فيما يلي:

1. تحديد اللغة الرسمية للدولة .
2. تحديد لغة التعليم والتكوين .
3. تعزيز مكانة اللغة على المستوى الدولي .

أما في المطلب الرابع تناولنا أليات رسم السياسة اللغوية فحددت عملية رسمها في أربع مراحل: أول مرحلة تمثلت في وصف الوضعية اللغوية الاجتماعيةوهي مرحلة التفكير

بالمشكلة اللغوية وثاني مرحلة تتمثل في تحديد الأهداف اللغوية كوضع المقاييس للكتابة الصحيحة والكلام الصحيح واختيار لغة التعليم .. إلى ثالث مرحلة والتي تتمثل في وضع الاستراتيجيات وتحديد الوسائل من أجل تطبيقها التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات اللغوية تشمل مختلف التشريعات والقوانين والمؤسسات وكأخر مرحلة تأتي مرحلة التقييم والتي تكون عمليا ملازمة لكل مراحل رسم السياسات وليس فقط السياسة اللغوية، ثم في المطلب الخامس تطرقنا الى اهم النظريات المفسرة للسياسات اللغوية بدءا من النهج الكلاسيكي الذي يركز على الجانب التقني من صياغة السياسة اللغوية كالإغناء المفرداتي وتوليد المصطلحات ثم الى مرحلة الحرجة والتي تركز على التحليل السياسي للقضايا اللغوية اي تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السياسة اللغوية بما فيه المنهج التاريخي البنيوي ومرحلة ما بعد الحداثة التي ركزت على محاولة قلب العلاقة القائمة بين سيطرة البنية التحتية على البينة الفوقية وبالتالي جعل الثقافة والخطاب والايديولوجيا مواقع اساسية لفهم تنظيم العالم.

وبعدها في المبحث الثاني حاولنا تحديد العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من خلال تحديد مختلف تعريفات التخطيط اللغوي اتضح لنا أن التخطيط اللغوي:

1. تطبيق للسياسة اللغوية.
2. هو تلك الوسائل التي تعمل باستمرار على تطبيق سياسة لغوية وبالتالي فالعلاقة بينهما علاقة تبعية فالسياسات اللغوية هي أسبق من التخطيط اللغوي تعتبر السياسة اللغوية الإطار القانوني الذي يسير وفقه التخطيط اللغوي.

فالتخطيط اللغوي من خلال مهامه المختلفة كدراسة المشكلات التي تواجه اللغة كتوليد المفردات المختلفة وبناء المصطلحات إلى إحياء اللغات الميتة والمهجورة إضافة الى التقييس اللغوي والتطهير اللغوي إلى الإصلاح اللغوي ..يعتبر مرحلة التطبيق والتنفيذ التي تلي المرحلة النظرية والتمهيدية والتي هي السياسة اللغوية .

الفصل الثانـي

ارتبط مفهوم الامن في الحرب الباردة من 1945 الى 1989 بمرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية وكانت تتميز بهيمنة نموذج مركزية الدولة في تحليل الشؤون الأمنية وكان التركيز على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجه لما أعتبر قيما حيوية للدولة، أي البقاء والاستقلال الوطنيين فالأمن تم تأطيره من منظور دولاتي من طرف الباحثين وتبناه الممارسون تحت مسمى الأمن القومي.

في المنظور التقليدي للأمن كان يعتمد على الدولة كوحدة تحليل رئيسية وعلى العوامل العسكرية كمصدر تهديد أمن الدولة وظل هذا الإطار سائدا إلى غاية نهاية الحرب الباردة، بعدها فقد شهد المجتمع الدولي تحولات في المنظومة المفاهيمية التي وجهت العلاقات الدولية لفترة طويلة مثلا القوة والسيادة والخطر والأمن وكانت فرصة لعدة محاولات لصياغة ووضع أسس نظرية وعلمية جديدة قادرة على فهم و تفسير واستيعاب كل هذه التحولات ، فاتخذت الدراسات الامنية اتجاها جديدا في فترة ما بعد الحرب الباردة وكان هذا الاتجاه كانعكاس للتحولات التي واكبت هده الفترة كالنزاعات الاثنية فتوسع مفهوم الامن عموديا نحو الافراد والجماعات وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسيةوالمجتمعية والبيئية.

برزت مجموعة من المدراس ضمن الاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية التي حولت مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد هي مدرسة ويلز.

مدرسة ويلز منحت مفهوما أخر لتوسع الأمن يتعلق بالفرد كوحدة تحليل الذي يكون مهددا من مصادر غير عسكرية قد تكون في مجالات أخرى تتعلق بالأمن الإنساني والسياسي والغذائي وغيره .. كذلك مدرسة باريس فكان تطرقها للأمن تنطلق من ضرورة عدم الفصل بين الأمن في جانبه الداخلي والأمن في جانبه الخارجي.

بالإضافة على ذلك مدرسة كوبنهاجن وسعت من دائرة التهديدات التي تهدد العالم والدولة والفرد وبرز مفهوم الأمن المجتمعي مع مفكريها مثل باري بوزان و اوليفر.

ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحد من أهم عناصر الأمن الانساني من حيث تجاوزه للفكرة التقليدية التي تعتبر الأمن مجرد قطاع تابع للدولة إلى ضرورة اعتباره كيانا قائما بذاته، نتيجة الغنى بالخصائص المميزة للمجتمع من حيث اللغة والثقافة والمعتقدات والهوية. فهو يعنى بحفظ ودعم الاستقرار الثقافي كاللغة والهويات الموجودة في المجتمع وبالتالي فهو مرادف للبقاء الهوياتي.

وبالتالي سوف نتطرق في هدا الجزء من الدراسة إلى مختلف التعريفات المقدمة له من أجل فهم مقوماته ومختلف أبعاده وأهدافه وماهي التهديدات التي تواجه الأمن المجتمعي،

وسوف نركز على علاقة اللغة بالهوية والثقافة من اجل الوصول في الأخير الى كيف يتم اختراق الأمن المجتمعي باعتباره مرادف لأمن الهوية .

المبحث الاول: ماهية الأمن المجتمعي:

تعتبر مجهودات المفكر باري بوزان رائدة في ادراج الامن المجتمعي ضمن حقل الدراسات الامنية وكانت بمثابة ارضية تم الانطلاق منها لتوسيع مفهوم الامن بما يتلاءم والمنطلقات المجتمعية، التي اسس لها في بداية الثمانينات وذلك في اطار التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وقد جاءت هذه المرحلة بمفهوم انتقالي للأمن من الدولة الى المجتمع وترقية هذه الاخير الى كونه موضوعا مستقلا. وهذه النظرة جعلت من التهديدات تتزايد بالنسبة للمجتمعات وتجعلها عرضة للاختراق من طرف بعض الدول حيث ترى ان وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها في حين ترى المجتمعات ان هويتها مهددة من طرف عدة ظاهر كالعولمة وتدفقات الهجرة ... وغيرها.

ويحاول باري بوزان وصف النمط الجديد لعلاقات الامن في فترة ما بين 1989 الى 1990 و المبنية على المهددات الهوياتية للأمن، وقد ورد في مقال نشر له في مجلة الشؤون الدولية الامريكية سنة 1990 تحت عنوان السياسة الواقعية في العالم الجديد انماط جديدة في القرن الواحد والعشرين. اشار الى الاحتمالات المتوقعة في اطار ما يسمى بعلاقات شرق غرب الى ظهور مفهوم العالم الثالث.

لكن بعد انهيار الكتلة الشرقية اعاد باري بوزان مفهوم الامن المجتمعي في اطار ما يسمى علاقة المركز بالأطراف، فأشار الى ان الامن المجتمعي اصبح اكثر اهمية عما كان عليه في الحرب الباردة فاصبح يتعلق بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في انماط هوية المجتمعات وثقافتها، واشار الى قضيتي الهجرة او ما اسماه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة الى انهما اهم القضايا في هذا المجال. فالهجرة من الجنوب الى الشمال تشكل خطرا على امن دول المركز وتهدد هويتها الحضارية اما بالنسبة الى التصادم الحضاري في نظره فسيكون بين الغرب والاسلام.[1]

[1] علي مدوني ، ***قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها على الامن و الاستقرار فيها***، اطروحة دكتورا،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: 2013-2014)،ص. 81.

المطلب الاول: تعريف الامن المجتمعي:

قدمت عدة تعاريف للامن المجتمعي لكن كلها تصب في معنى واحد وهذا ما سنلاحظه في التعريفات التالية :

الامن المجتمعيsocietal Security: هو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الامنية و بالأخص المنظر في الدراسات الامنية باري بوزان Barry buzzan الذي يشير الى"**قدرة المجتمعات على اعادة انتاج انماط خصوصيتها في اللغة والدين والاعراف والتقاليد وكذا مواجهة التهديدات الت يؤثر على انماط هوية المجتمعات وثقافاتها في ظل مجتمع تعددي عادل.**"[1]

اي قدرة المجتمع على الحفاظ والاستمرار في طبيعته الاساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والفعلية.

وفي نفس السياق يعرفه اول ويفر Ole Weaver**:انه قدرة المجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة او حقيقة** [2].

ما يوضح ان الامن المجتمعي يرتبط بالهوية اي مرادف للأمن الهوياتي او بعبارة اخرى **فانه يرتبط بما يمكن الجماعة من الاشارة الى نفسها بضمير نحن (we) في مقابل الاخر الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية (اي نحن) والتي قد تكون امة اقلية اثنية جماعة دينية ...**[3].

وبالتالي **فويفر** يميز بين نحن (we) وهم (they are) اي ان كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء نحن يعتبر فرضيا موضوعا امنيا لان التهديدات الموجهة ضد الامن المجتمعي هي تهديدات ذاتية اكثر من كونها موضوعية.[4]

وحسب نظرة منظمة الامم المتحدة والهيئات التابعة لها لمفهوم الامن المجتمعي فانه مستمد من الامن الانساني وفق ما جاء به تقرير التنمية الانسانية لبرنامج الامم المتحدة لسنة 1994، فيشير الى ان الامن الانساني اول من حمل الميلاد الرسمي لهذا المفهوم في السياسة العالمية بحيث تعتبر الفرد الموضوع المرجعي للأمن بدل الدولة. ولا يعني الغاء التركيز

---

[1] Stephen MCGLINCHEY, rosie Walters, Christian scheinpflug ,***international relations theory bristol***,(england E international relations publishing, 2017),P 106 .

[2] خضراوي خديجة ، ***التحول الانطولوجي في مفهوم الامن دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن*** ،مذكرة الماستر،(جامعة امحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق بودواو،2015 -2016)ص.45.

[3]مراد حجاج، "تحديات و افاق الامن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-*2020*" ***مجلة مدارات سياسية***، (م 05 ،ع 01، 2021)، ص.193.

[4] حمزة حسام، ***الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري***، مذكرة الماجستر(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010-2011)، ص ص.33- 34 .

على امن الدولة في تامين افرادها وانما تصبح المجتمعات المحلية والامم والهويات موضوعا للامن.[1]

من خلال مختلف التعريفات المقدمة للامن المجتمعي سوف نقدم تعريف اجرائي :

هو قدرة المجتمعات على التصدي للتهديدات والمخاطر التي تستهدف النسيج الاجتماعي والتي تشكل خطرا على اختراق الخصوصيات الهوياتية للمجتمعات مما يمكنها من الاستمرار.

المطلب الثاني: مقومات الامن المجتمعي:

1. التماسك والتضامن بين افراد المجتمع اي الشعور بالانتماء الى الوطن ومجتمع واحد.
2. التوافق على مبادئ سلوكية واخلاقية ودينية .
3. الاستقرار السياسي عن طريق كفالة الحقوق الدستورية الشرعية للأفراد والجماعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع بما يضمن التوازن بين الحقوق والواجبات فيعتبر الاستقرار السياسي مقوم اساسي لتحقيق الأمن في المجتمع ويقوم الاستقرار السياسي على مجموعة من الدعائم وهي : [2]

- جهاز امن قوي وفاعل يسعى من اجل صيانة الامن وحفظ وحماية الافراد .
- جهاز قضائي عادل وحاسم .
- التعاون بين المؤسسات التربوية الناجعة المؤسسات العقابية والاصلاحية الفعالة التي تحقق لنا ذلك التخطيط المتكامل والسياسة الجنائية من اجل توفير مقومات الامن .

4. ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية فلابد من أمن اجتماعي واقتصادي من اجل حفظ الاستقرار الامني، فبتمتع كل فرد في المجتمع بمستوى معيشي مناسب في الحياة عن طريق ما يوفره الاستقرار الاقتصادي من مناصب عمل و انتاج اضافة الى توافر خدمات التعليم و الصحة التي تجعل الفرد في مأمن ليطمئن على حاضره ومستقبله المعيشي الاقتصادي والاجتماعي.[3]
5. التعاطف والتضامن بين ابناء الوطن الواحد مع السعي الى معالجة الصعاب والآفات الاجتماعية.

---

[1] سناء مينغز، ***التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي***، مذكرة الماستر،(جامعة سطيف 2: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013-2014)، ص. 20.

[2] احمد حسن عبد الله،" الامن الاجتماعي و مقوماته : دراسة نظرية تحليلية" ، ***مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية*** (م30، 2022)، ص. 13.

[3] عبد الرحيم عيسى عاقر، ***وظيفة العلاقات العامة في تعزيز امن المجتمع دراسة تطبيقية على شرطة امن المجتمع بولاية الخرطوم*** ،مذكرة الماجيستر،(جامعة امدرمان الاسلامية: كلية الدراسات العليا كلية الاعلام، 2010-2011)،ص ص 98-99-100 .

6. التمسك بالعقيدة الدينية.[1]

المطلب الثالث :ابعاد الامن المجتمعي:

البعدالسياسي:

نعني بالأمن السياسي وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي مشاركاتي ملغي لكافة شروط التعسف القهر الخوف القمع والتسلط بما يضمن الاحترام الكلي لحاجة المواطنين، لتمكينهم من جميع حقوقهم الانسانية الاساسية. فالأمن المجتمعي يرتبط اشد الارتباط بالأمن السياسي فيتجسد البعد السياسي في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وتحقيق اعلى درجات من الاستقرار وحماية مصالحها العليا واحترم الرموز الوطنية وعدم اللجوء الى طلب الرعاية من جهات اجنبية او العمل وفق اجندة غير وطنية وممارسة حرية التعبير عن الراي وفق القوانين والانظمة النافذة بالوسائل السلمية لتحقيق اعلى درجات من العدالة والمساواة.[2]

البعد الاقتصادي: يهدف الامن المجتمعي في البعد الاقتصادي الى توفير وسائل العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسية ورفع مستوى الخدمات وتحسين ظروف المعيشة وايجاد فرص عمل للجميع ومحاربة الفقر، وتطوير القدرات والمهارات من خلال البرامج التعليمية والدورات الهادفة واتاحة المجال لممارسة العمل الحرفي في اطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة، وتطوير البنى التحتية في مختلف المجالات. فنتائج التخلف كالفقر وغيره تعتبر مصدر للصراعات الداخلية.[3]

البعد الاجتماعي:الذي يهدف الى توفير الامن للمواطنين بقدر ينمي لديهم شعورا بالانتماء و الولاء لوطنهم، وزيادة ادراك انجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال كافة المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب وتوجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كداعم للجهود الرسمية في مختلف المجالات ومراعاة اوضاع الفئات المهمشة في المجتمع وخلق حالة من التكيف والتوازن الاسري ومحاربة الجريمة، والسعي الى ايجاد بيئة امنة و سليمة للعيش المشترك للجميع وحماية الفئات الاكثر عرضة للعنف مثل النازحين والاطفال والنساء

---

[1] حنان عبد الرزاق، ***تأثير المأزق الامني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936***، اطروحة دكتورا (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016-2017)، ص. 28 .

[2] سامي محند اوسعيد ، ***ادارة التنوع الثقافي و انعكاساته على الامن المجتمعي دراسة حالة كندا*** ، مذكرة ماستر، (جامعة 8 ماي 1945 :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019- 2020)ص. 90 .

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص. 87- 88 .

والسجناء وتعزيز الصحة المجتمعية من خلال توفير كل الوسائل والخدمات للشؤون الصحية [1].

البعد المعنوي الاعتقادي او الفكري: ويهدف الى احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الاساسي في وحدة الامة ومراعاة حرية الاقليات في اعتقادها احترام الفكر، التي تضمن المشاركة الفعلية لكل مواطني الدولة في الحياة السياسية على قدم المساواة.[2]

المطلب الرابع: اهداف الامن المجتمعي :

برز مفهوم الامن الانساني بعد الحرب الباردة كنتيجة للاستجابة للحاجة الملحة من اجل التوجه نحو التركيز على الاطر القانونية للتعامل مع مشكلات غياب امن الافراد بالرغم من وجود اطر قانونية تحمي حقوق الافراد، الا ان ميل الدول الى التركيز على الاعتبارات السياسية اكثر من الانسانية جعل من هذه الاطر غير كافية وفاقدة للفعالية.

فالأهداف التي يتطلع الامن المجتمعي لتحقيقها تصب في احترام وحماية الحقوق والحريات الاساسية، تعزيز الحكم تمكين المواطنين من الانتفاع بحقوقهم وتوسيع نطاقها على الاقل في حدود الدنيا بالإضافة الى اهتمامه بالأطر المتعلقة بالقضايا الهوياتية والمجتمعية.

1. تحقيق متطلبات الهوية للفئات المهمشة والمستضعفة ثقافيا:

باعتبار الامن المجتمعي هو من اكثر ابعاد الامن الانساني حماية للميزات الذاتية للأفراد والجماعات التي تظهر من خلال اللغة والدين والاثنية فان تركيزه الشديد ينصب اساسا على التقوية الذاتية لهوية الجماعات والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان. من خلال عنايته بضرورة حماية حقوق هذه الجماعات والتي في الغالب ما تتمثل في حقوق الاقليات التي تظهر في الاخير كلغة اساسية للامن الثقافي.[3]

ويمكن القول ان الامن الثقافي يشكل حالة من ضمان استمرار التمتع الفعلي بالحقوق الجماعية وبالأخص حقوق الاقليات، ما يجعل من المواد القانونية الضامنة لاستمرار الاعتراف بهذه الحقوق هي ذاتها التي تضمن لنا الاعتراف بالأمن الثقافي، وتظهر المادة 27 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1996 والتي تضمن للأشخاص المنتمين

---

[1] منير العمري، "الامن المجتمعي مفهومه و علاقته بالقطاعات الامنية الاخرى"، ***مجلة افاق علمية***، (م 12 ،ع 04، 2020)، ص ص.587- 588.

[2] مونير بلحاج، ***الحق في حرية المعتقد و ممارسة الشعائر الدينية*** ، مذكرة ماجستر (جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011- 2012) ،ص .54 .

[3] Jutila matti***, desecuritizing minority rights against determinism***,(sage publications prio, 2006), p 16.

للأقليات العرقية او الدينية ممارسة الحقوق الخاصة بهم انها افضل ضمانة قانونية للاعتراف بالأمن الثقافي.[1]

2. تقوية البعد الثقافي لحقوق الانسان و حماية الكرامة الثقافية :

تحظى الحقوق الثقافية بتصنيف اقل من باقي الحقوق وكان هذا عنوانا للندوة التي قدمت في جامعة فريبورج عام 1991، ثم تم تطويره فبقيت اقل تطورا مقارنة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية من حيث نطاق القانون والمحتوى القانوني وتطبيقها كذلك.

وتعود اسباب التحفظ في الممارسة الحكومية الى مخاوف الدول والحكومات من التسليم بالحق في الهويات الثقافية المختلفة الذي يشجع على الانشقاق ويهدد الوحدة السياسية للدول ولكونها كذلك حقوق تختص بأقلية.[2] وقد جمد تقديم الحقوق الثقافية في ميثاق الامم المتحدة اثناء مؤتمر سان فرانسيسكو. و بالمثل فان الحقوق الثقافية للأشخاص المنتمين للأقليات لم تذكر في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولكنها عرفت بالبند 27 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في 1996 .

لكن في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية مكسيكوسيتي 1982 تغيرت النظرة الى الحقوق الثقافية واصبح اقرار الهوية الثقافية مطلبا دائما لكل الافراد والجماعات والدول وان التسليم بالحقوق الثقافية للأفراد المنتمين للأقليات ليس بالأمر الذي يشكل مصدرا للنزاع و الصراع بل هو اكثر من ذلك عامل هام للسلام والاستقرار .

وارتبطت صراعات داخلية كثيرة وعلى الاخص في اوربا بأزمات الهويات الموجودة ونشوء هويات جديدة مع انكار او رفض الحماية للحقوق الثقافية للأقليات.[3]

ومع نهاية القرن العشرين حازت الحقوق الثقافية التي صاغها الاعلان العالمي لحقوق الانسان و الناشئة عن الاتفاقيات الدولية ووثائق حقوق الانسان الاخرى على اهمية جديدة، فهي اليوم حقوق مانحة للسلطة وبدون التسليم بها وملاحظتها وبدون تطبيق حق الهوية الثقافية والتعليم فلن تكون هناك ضمانات لعزة الانسان وكرامته ولن تكتمل حقوق الانسان الاخرى.

ومن منطلق كون الأمن المجتمعي في استهدافه تقوية البعد الثقافي لحقوق الانسان يتمثل في ضرورة استحقاق الكرامة لكل انسان خاصة الكرامة الثقافية المؤسسة للامن

---

[1] منيغز، ***مرجع سابق،*** ص. 47 .

[2] نوره سمار، ***التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان عبر منظور الكرامة الانسانية***، مذكرة ماجيستر، (جامعة بيرزيت فلسطين: كلية الدراسات العليا،2018)، ص ص. 34 -35 .

[3] جانوس سيموندیس، "الحقوق الثقافية نوعية مهملة من حقوق الانسان"، ***المجلة العربية لحقوق الانسان***، (ع 7 ، ديسمبر 2000)، ص ص.115-116.

الثقافي التي توجب النظر للتنوع والحقوق الثقافية على اعتبارهما ضروريان لضمان الامن الانساني جنبا الى جنب مع الفهم العميق لترابط حقوق الانسان وعدم قابليتها للتجزئة.

والاعتراف بالاختلاف الثقافي ضمن منظور الامن المجتمعي يتطلب ادراكا جديد للحقوق الثقافية من اعتبارها مجرد هبات اخلاقية جوهرها الشفقة والرحمة والاحسان ، الى اعتبارها منظومة قانونية سياسية ترسخها القوانين ما يضمن لكل فرد التمتع بحقوقه ويتبعه التزام من جانب الحكومة باحترامه وحمايته.[1]

فيؤكد الامن المجتمعي على وجوب اخذ الحقوق الثقافية مكانها المحوري على صعيد العمل الحقوقي وعلى صعيد السعي لاقامة نظم وطنية اكثر عدلا تعكس رؤية تحتضن التجليات الكثيرة والمتنوعة للثقافة، الى جانب فهم تكاملية حقوق الانسان الاخرى مع الحقوق الثقافية خاصة.[2]

3. تمكين الاقليات والسكان الاصليين من حقهم في الهوية الثقافية :

لم تحظى الاقليات بالحق في المحافظة على خصوصياتها كان يكون لها الحق في استخدام لغتها في المؤسسات العامة كالمدارس المحاكم ووسائل الاعلام العامة ... او ان تمارس اي شكل من اشكال الاستقلال الذاتي المحلي او الاقليمي فكانت الدول والحكومات تسعى الى اخضاع الاقليات للمصلحة الكبرى في سبيل تحقيق الامن للدولة الوطنية حتى ولو كان ذلك على حساب طمس ثقافات الاقلية.

لكن في التسعينات كانت هناك نظرة اخرى لعلاقة الدولة بالأقليات بعد انهيار الشيوعية في وسط اوربا وما صاحبه من نزاعات عرقية بشكل كبير في القوقاز والبلقان، وعلى اثر ذلك واجهت الديمقراطيات الغربية تلك النزاعات خوفا من شبح اكتساح تلك النزاعات المخيفة وسط وشرق اوربا وبناء عليه فكان لمسالة معالجة مشكلة الاقليات القومية اهتماما كبيرا، فأعلنت منظمة الامن و التعاون في اوربا في عام 1990 ان حالة الاقليات القومية ومعالجتها تدخل ضمن الاهتمامات الدولية المشروعة وبالتالي فإنها لا تشكل مسالة داخلية حصريا عند الدولة المعنية.[3]

و بالتماشي مع ذلك في سنة 1992 اتفق جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة و هو تاريخ صدور اعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية اوالى اقليات دينية ولغوية.

وتجسد هذا الاهتمام في احد شروط العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية الذي اعلنته الامم المتحدة عام 1996 في البند رقم 27 :**"في الدول التي توجد فيها**

---

[1] باتريك سافيدان ،تر المصطفى حسوني، ***الدولة والتعدد الثقافي***، (المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 2010) ص. 70.

[2] مينغز، ***مرجع سابق***، ص. 52 .

[3] ويل كيمليكا، ترجمة امام عبد الفتاح امام ، ***اوديسا والتعددية الثقافية***، (الكويت، منتدى مكتبة الاسكندرية، سير السياسات الجديدة في التنوع، اغسطس2011)، ص. 14_ 15_ 16 .

اقليات عرقية او دينية او لغوية فان الاشخاص الذين ينتمون الى مثل هذه الاقليات لا ينكر حقهم في الاجتماع مع الاعضاء الاخرين في جماعتهم و الاستمتاع بثقافتهم الخاصة وممارسة طقوس دينهم الخاص او استخدام لغتهم الخاصة ".[1]

وازداد التعبيرعن هذا الحق من خلال عمل وجهود المنظمات الدولية والتي تؤكد بأن التنوع الثقافي هو شرط مسبق للمحافظة على نظام دولي شرعي وهو ما ذهبت اليه منظمة الامن والتعاون في اوربا في 1999 لما اعتبرت حقوق الاقليات شرط مسبق للسلام والأمن والاستقرار الدائمين على هذه القارة وأكدت على ضرورة تطبيق إعلان الأمم المتحدة لحقوق الاقليات واعتبرته مهم في الدفع في اتجاه بلوغ وتحقيق الديمقراطية الحقة باعتبار المشاركة الفعالة للأقليات في الحياة العامة عامل جوهري في تحقيق السلام والديمقراطية في المجتمعات المتنوعة ثقافيا.[2]

واكدت كذلك منظمة الثقافة والتربية والتعليم اليونيسكو من خلال الاعلان العالمي حول التنوع الثقافي الذي أصدرته في 2001 على اهمية حقوق الاقليات واعتبرته قضية اخلاقية واجبة لا تنفصل عن الدفاع عن الكرامة الانسانية لاسيما الحقوق التي تخص الاقليات والسكان الاصليين.

ويشير الفريق العامل المعني بالأقليات في تعليقه على اعلان الامم المتحدة بشان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او الى اقليات دينية ولغوية (2005) الى اربع شروط اساسية يجب ان تكون منطلقا نحو تحقيق الحماية للأقليات تتمثل في ما يلي :

- **حماية وجود المجموعات المعنية**: وتتمثل في الحماية المادية والمعنوية للأقليات مما يسمح لها بضمان لاستمرارها ومشاركتها في الحياة المادية وتكون الحماية المادية في حماية الوجود المادي وتوفير الموارد المادية الضرورية للجماعات والمعنوية فتتمثل في حماية وجودها المعنوي كاحترام التراث الديني والثقافي ما يساهم في تعزيز هوياتها. [3]
- **عدم استبعادها**: يكون بتهيئة الاوضاع من اجل تعزيز حقوق الاقليات المنتمين الى اقليات دينية او لغوية او اثنية بما يضمن لهم عدم التمييز والمساواة للجميع والابتعاد عن انتهاك حقوقها وتهميشها عن طريق نقل سكان الاقليات واعادة التوطين القسري ..[4]

1منيغر، ***مرجع سابق،*** ص. 53 .

[2] كيميليا، ***مرجع سابق*** ،ص ص. 54_ 55 .

[3]الامم المتحدة نيويورك،لجنة حقوق الانسان، تقرير المفوض السامي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ***:فئات محددة من الجماعات و الافراد: الاقليات حقوق الاشخاص المنتمين الى اقلياتقومية او اثنية او اقليات دينية ولغوية***، الدورة 60،البند 14، ص. 4.

[4]الامم المتحدة نيويورك، تقرير عن اعلان مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، ***النهوض بحقوق الاقليات و حمايتها***، 2012،ص. 12 .

- **حظر ممارسة التمييز ضدها:** فكل الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بضرورة منح كافة جميع افراد المجتمع حقوقهم وتعتبر اي تفرقة او اقصاء او تقييد اوتفضيل عرقلة خرق لمبدا عدم التمييز الذي يحظره القانون الدولي للإنسان.[1]
- **عدم ارغامها على التماهي مع الاغلبية:** فالدول ملزمة بضمان احترام هويات الاقليات ولا تصح اي معاملة مختلفة لمجموعات تنتمي الى هويات مميزة من منطلق حماية التنوع والتعدد واحترامهما.[2]

4. تعزيز الحكم والسلم والتعايش الديمقراطي داخل المجتمعات المتنوعة ثقافيا:

يعتبر الاعتراف بالتنوع الثقافي اداة لتعزيز التماسك الاجتماعي من منطلق الاعتراف بخصوصية كل ثقافة ما يمنح للأفراد شعورا بالانتماء داخل تلك الاختلافات.

وبالتالي فالأمن المجتمعي من منطلق انه يؤكد على ضرورة الاعتراف بالتنوع الثقافي وتشجيع السياسات التي تفضي الى الحفاظ عليه و تعزيزه، فهو يقضي لإيجاد وسائل لتجديد طرائق الحكم الديمقراطي بحيث تتمكن من خلالها الجماعات المحرومة و المعدومة من الاقليات والسكان الاصليين والمهاجرين من استعادة ثقتهم في نظمهم حين يرون بأن وجودهم ومساهمتهم تلقى اعترافا وتقديرا وأنها تحدث فارقا.[3]

فنجد ان الامن المجتمعي يساهم في ايجاد ثقافة حقوق الانسان والسلام وتكريس المساواة في المكانة الثقافية ما يساعد في تجسيد الحكم الرشيد واصلاح النظم المحلية لإعادة هيكلة سياساتها واهدافها الى الانسان، من خلال تعميق الديمقراطية والمواطنة في سبيل معالجة **"فجوة الشرعنة"** التي ترتبط بمشكلة الديمقراطية والمشاركة السياسية وعدم قدرة النظم على استيعاب كافة التحولات الاجتماعية النوعية ما يجعل الافراد يشعرون بللامن وغياب الاستقرار ما يدفع بهم الى العزوف عن المشاركة في القرارات التي تشكل حياتهم ما يؤدي الى تقليص مختلف العمليات السياسية والاجتماعية الموسعة التي تعزز الحقوق الاساسية والحريات المدنية للجميع. [4]

فالأمن المجتمعي يحتاج لوجود نظم ديمقراطية ويعتبر شرط لتعزيزها عن طريق التحرر من الديمقراطيات الشكلية والتي تحصر عمليات التحول الديمقراطي في الية الانتخاب وفقط وتبني مفهوم **"المواطنة المتنوعة ثقافيا"** الذي صاغه الفيلسوف الكندي

---

[1] تقرير المفوض السامي للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، ***مرجع سابق***، ص.5.

[2] تقرير الجمعية العامة لأمم المتحدة، ***تعزيز الفعال المتعلق بحقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او الى اقليات دينية او لغوية*** (الدورة 68 البند 69 (ب) من جدول الاعمال المؤقت 2013)، ص. 4- 9 .

[3] احمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية و المشروعية"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*** (م24، ع02، 2008)، ص.383.

[4] مينغز، ***مرجع سابق***، ص.58 .

"ويل كيملكا" والذي يتلاءم و المجتمعات ذات النسيج الاثني والديني المتنوع وتتمثل في المواطنة التي تستوعب الاقليات وتحترم خصوصيات الهوية فكلما تبلورت صور الاقصاء السياسي والتهميش والالغاء الاجتماعي تبلورت مهددات الامن المجتمعي.[1]

يحقق الامن المجتمعي السلم والتعايش الديمقراطي عن طريق التكامل الاجتماعي الذي يشمل احترام التنوع وعدم التمييز والتعددية وتكافؤ الفرص، بالتالي يمكن الافراد من العيش في بيئة امنة وعادلة تحترم تنوعهم واختلافهم عند شعورهم بالتحررمن التهديدات الهوياتية.

المطلب الخامس: تهديدات الامن المجتمعي:

تواجه المجتمعات حسب مدرسة كوبنهاغن وروادها اربعة انواع من التهديدات والمتمثلة في: المنافسة الافقية والمنافسة العمودية والهجرة وتهجير السكان.

المنافسة الافقية: والتي يقصد بها التحول في هوية المجتمع بسبب التأثير الثقافي واللغوي المهيمن من الثقافة المجاورة ما يسبب في تغيير نمط عيش المجتمع. وكمثال نجد الجماعات الفاعلة في الكيبيك والسكان الاصليين الكنديين قد شيدوا وفي اوقات مختلفة طوال تاريخهم المجتمع الكندي الانجليزي كتهديد لهم. من هذا المنطلق يكون لدى كلتا الثقافتين خوفا من انصهار الجوانب اللغوية والدينية التي تحدد هويتهم.

المنافسة العمودية: تعني الاندماج او التفكك في هويات اوسع او اضيق فتكون الجماعات مدفوعة للاندماج في ثقافات اوسع او التفكك الى وحدات ثقافية اصغر وتتجسد في التوسع الحالي للاتحاد الاوروبي مع عدد من المجتمعات التي اعربت عن تخوفها من الاندماج في هوية اوروبية اكبر وهو ما اتضح في بعض هذه المجتمعات من خلال رفض اعتماد العملة الاوروبية الموحدة والتنازل عن السلطة للمؤسسات السياسية الاوروبية المستحدثة.[2]

الهجرة: تعتبر الهجرة غير الشرعية تهديدا للامن المجتمعي للدول المستقبلة والمصدرة على حد سواء من منظور انها تغير من تركيبة المجتمع نتيجة لتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بالإضافة الى انها تعتبر تهديد لهوية الفرد وهوية الجماعة المهاجرة وتزيد خطورتها في زعزعة الاستقرار والتأثير على التجانس الاجتماعي

---

[1] محمد عبد الفتاح حليقاوي، "الامل ضد الهزيمة اسئلة المواطنة و الهوية الوطنية في المجتمع العربي الاردن دراسة حالة" ***المركز الدمقراطي العربي***، (عمان الاردن، ط1)، ص. 86 .

[2] Barry Buzzan, Ole Waever, Jaap de Wilde ,***Security a new Framework for analysis***,(London, Lynne Rienner, 1998),p. 125 .

والاندماج الاجتماعي لأنها تمثل خطر على الانتماء والمواطنة فاغتراب المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الجديد يولد لديهم عدم الشعور بالولاء والانتماء.[1]

التهجير: رأى بوزان ان تهجير السكان يشكل مصدرا اخر للتهديد امن المجتمعات من منطلق انه يتسبب في نشوء الصراعات او حصول تطهير اثني او لأحداثه انخفاض في النمو السكاني.[2]

[1]Chena Salim ,**orientation latent de l'école de Copenhaguen**,(master gouvernance des institutions et des organisations politiques, 2006_ 2007), p 57.

[2]Scott Watson ,***societal Security applying the concept to the process of kurdish identity construction***, (colombia ,University of british), p. 09 .

المبحث الثاني: علاقة اللغة بالمتغيرات الاجتماعية :

تضيع ثقافة الأمم وتطمس هوياتها عندما يتخلى اهلها عن لغتهم الام ويقتدوا بلغات اخرى اجنبية تصبح بالنسبة لهم علامة على التقدم و الرقي . فللغة مكانة مركزية في هوية وثقافة اي امة واي تخل او تهاون قد يحدث بحق اللغة تنعكس اثاره على هويتهم اذ تمثل اللغة الوعاء الحاوي للثقافة والهوية فاذا ما تبدل ذلك الوعاء تبدلت معه الثقافة والهوية وهو ما يجعل من اللغة درعا واقيا وحصنا امنا لهوية وثقافة اي امة بل يمنحها المكانة التي تستحقها بين بقية الامم انطلاقا مما يميزها.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى علاقة اللغة بكل من الهوية والثقافة باعتبار اللغة أحد اهم عناصر الهوية و وعاء حامل للفكر والثقافة ثم التعرض الى كيفية توظيف اللغة والهوية والثقافة لاختراق الامن المجتمعي من منظور ان الامن المجتمعي مرادف للامن الهوياتي واللغة والثقافة اهم مكونات الهوية وبالتالي تعتبر العناصر الاكثر استهدافا لزعزعة امن المجتمعات.

المطلب الاول: علاقة اللغة بالثقافة:

ننطلق من تعريف الثقافة كما عرفها علماء الاجتماع **Sociology** وعلم الانسان **antrhopology** وعلماء التربية انها جميع ما انتجه العقل الانساني وعاش به او له. ويشمل ذلك الدين واللغة والعادات والتقاليد والازياء وانواع المباني ... فالعلاقة التي تجمع اللغة بالثقافة تكمن في ان اللغة جزء من الثقافة ومن خلال هذه الجوانب سنوضح هذه العلاقة بالتطرق الى البيئة والتركيب الاجتماعي والقيم الثقافية و التغير الثقافي.

اللغة و البيئة : نحدد العلاقة هنا من ان البيئة التي يعيش فيها اعضاء الثقافة تؤثر في المعجم اللغوي لتلك الثقافة وان استخدام بعض الكلمات يكون مرهون بحاجات واهتمام افراد تلك المنطقة فعندما تزول الحاجة الى ذلك الشيء سوف يزول الاهتمام بالكلمات التي تتعلق به مثلا في العربية عندما تنتهي اهمية (الرمل) و(الجمل) ستصبح كلمتا (الجمل) و(الرمل) جزء من تاريخ و ينتهي الاهتمام بهذه الكلمات.

اللغة والقيم الثقافية : للاطار الثقافي تأثير واضح في اللغة مثلا السلوك المحظور ثقافيا فنجد ان الكلمات و التعبيرات التي تدل عليه لا تقال و لا تستخدم.

اللغة والتغيير الاجتماعي: هنا نفسر العلاقة من منطلق انه اي تغيير يطرأ على الثقافة يلحق باللغة مثلا التغييرات الاجتماعية الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية انعكست

على اللغة بإحلال مفردات اجنبية كثيرة محل الكلمات العربية مثل كلمة "سوبرماركت" و" موبايل ".[1]

المطلب الثاني: علاقة اللغة بمتغير الهوية:

ان اللغة في ارتباطها بالهوية تتخطى معناها اللغوي والتقني الى كونها رمزا للمجتمع الذي تعبر عنه واداة لتفاعله وطريقة اهله في التفكير والتعبير. فهي تحمل هموم متكلميها وتساهم في تنظيم سلوكهم و تفاعلهم وتعبيرهم عن مشاعرهم وتوحيد انتمائهم.

فتمثل اللغة المعلم البارز في تحديد الهوية فلا يمكن الاستغناء عن اللغة عند بناء اي هوية ففقدان لغة هو فقدان هوية [2] فبها تعرف الجماعات فهي تمنح شعورا بالانتماء**"تعتبر جواز السفر او الوثيقة التي يحملها اينما رحل وحل . فالإنسان لا يعرف من خلال ملبسه او مأكله فقط ،بل من خلال اهم مكون للهوية وهو اللغة."**[3]

تحفظ اللغة التراث الثقافي وتعتبر اهم مكون للهوية من منطلق انها اهم مظهر لوجود الجماعة والمحافظة على كيانها. فحتى العولمة اليوم تسعى الى محو كل خصوصية وكل هوية عن طريق نشر لغتها الانجليزية فبقاء اي هوية يكون بالمحافظة على لسانها.[4]

فالتمسك باللغة هو السبيل الاول لحماية و تحصين هوية اي امة فتتلاشى ثقافة الامم وهوياتها عندما يتخلى اهلها عن لغتهم الام ويستوردون لغة اجنبية اخرى من منظور **"خدعة المثاقفة"** والتي تسعى لإدماج الهويات الخاصة مع الهوية المركزية، وهذا ما نلاحظه في سعي الغرب الى جعل اللغة الانجليزية المسيطرة على اللغات الام عن طريق المناهج الدراسية ورفض فكرة سيطرة اللغات الام عليها والسعي لبث الافكار التي تقول بان التفوق يكمن في جعل اللغة الاجنبية هي لغة التعليم الرئيسية مثلا الاستعمار الفرنسي وسعيه في تحقيق الهيمنة اللغوية على التعليم في المغرب العربي.[5]

العلاقة بين اللغة والهوية هي علاقة الجزء بالكل فالهوية اشمل من اللغة من منطلق ان كل لغة هوية ولكن ليست الهوية لغة، و تعتبر اللغة الوجه الاخر للهوية او كما يرون علماء اللسانيات ان اللغة والهوية وجهان لعملة واحدة اذ يمكن تأسيس الكيانات الاجتماعية والسياسية على اساس لغوي.

---

[1] محمد عنيف الدين ديماطي، ***مدخل الى علم اللغة الاجتماعي***، ، (مالنج، جاوى الشرقية اندونيسيا، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع، ط2، 2017)، ص ص ص. 113 - 114- 115 .

[2] Abdenour Arezki ,***l'identité linguistique une construction sociale et / ou un processus de construction socio discursive synergies,*** (n 02 ,2008), p.194 .

[3] بوقرن، ***مرجع سابق***، ص. 13 .

[4] لقمان مغراوي ، ***ازمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية***، مذكرة ماجستر، (جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2004-2005)، ص .69 .

[5] سهير الشربيني، "مركزية اللغة في الهوية والثقافة"، ***مجلة البيان***، (ع 390)، ص54.

المطلب الثالث: السياسات اللغوية كألية لاختراق الامن الهوياتي واللغوي:

تفاديا للمعضلة الأمنية المجتمعية والتي تحدث حين تشعر مجموعة مجتمعية ان قيمها الاساسية اصبحت مهددة من طرف مجموعة مجتمعية اخرى او من مؤسسة الدولة التابعة لها في حد ذاتها .

بالتالي يعتبر تعزيز سياسات الهوية الاستراتيجية المناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجماعات المختلفة (العرقية الدينية الاثنية)والقضاء على التمييز بين مختلف اعضاء المجتمع فهي تختص بالجماعات الهامشية المستبعدة والمظلومة في المجتمع من جهة وتخص الجماعات الهوياتية الاخرى.[1]

فهي ترى الثقافة مصدرا للتأكيد الذاتي الثقافي وبالتالي تحقيق التقدم الاجتماعي والسياسي من خلال غرس الاحساس الخالص او الاصيل بالهوية، وعليه ينبغي صياغة سياسات الهوية وفق التعدد الهوياتي ووفق الواقع الجديد مثل ازمة اللاجئين وتهديد الارهاب و الهجرة لتعزيز الاستقرار والامن والازدهار للدول.

وبرز هناك موقفين الاول يناصر سياسات الهوية من منطلق انها مرادف للدفاع عن الهوية ويرى فيها تميكن لحقوق الاقليات ومن مؤيدي هذا الاتجاه شارل تايلور الذي يدعو الى ضرورة الاعتراف بالأقليات الثقافية وفق نظرية التعددية الثقافية مما يتوجب على الدول الاعتراف بهوية المجموعات خاصة التي تعاني الظلم والتهميش والاضطهاد.[2]

تستعمل قضايا اللغة في اختراق الامن المجتمعي عن طريق انكار التنوع اللغوي والحق في الهوية اللغوية، فباعتبارها من بين العناصر المؤسسة للهويات القومية والاثنية والاجتماعية فنجدها حاضرة دائما في النقاشات المحورية الى الحد الذي يضعها في صميم قلب البنى الهوياتية.[3]

فهي التي صاغت اول هوية لجماعة في تاريخ الانسان فان اللسان الواحد هو الذي جعل من كل فئة من الناس "جماعة " ولحدة ذات هوية مستقلة فهي اساس ثقافة و حضارة المجتمعات وغيابها يفقد حضارة المجتمعات مكانتها و يلغي حضورها الثقافي والتاريخي.

يرى اميل دوركايم **Emile Durkheim** ان اللغة ضرورة للوجود وليس فقط للكلام في قوله **"اللغة تكون موجودة قبل ان يولد الفرد في المجتمع الذي يتكلم بها كما انها تظل موجودة بعد ان يموت ذلك الفرد بينما يتعين عليه هو ان يتعلمها كما تعلمتها من قبل**

---

[1] سارة غربي، ***السياسات الثقافية و سياسات الهوية دراسة في ثنائية الوحدة و التعددية***، اطروحة دكتورا، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018- 2019)، ص. 65 .

[2] الزواوي بغوره، "الهوية و سياسة الاعتراف شارل تايلور نموذجا"، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ***، (ع 09 ديسمبر 2014)، ص.197 .

[3] مينغز، ***مرجع سابق***، ص.85 .

الاجيال السابقة وكما ستتعلمها الاجيال اللاحقة فهي تعتبر حقيقة اجتماعية او هي شيء قائم بذاته ولا يمكن فهمه."[1]

اللغة هي الذات وهي الهوية وهي اداة الفرد كي يصنع من المجتمع واقعا على حد تعبير **بيتر برجر** وثقافة كل امة كامنة في لغتها فهي من ابرز السمات الثقافية لذلك تعتبر الصراعات اللغوية اكثر خطورة.[2]

توظف اللغة في اختراق الامن المجتمعي عن طريق سياسات التجانس اللغوي او ما يسمى بسياسة الاستيعاب الثقافي واللغوي اين تحظى اللغة الرسمية بالاستعمال العام في النظام التعليمي وفي وسائط الاعلام العام والادارة العامة والمحاكم وينحصر استخدام اللغات المحلية، حتى وان تكون اشارة في الدساتير الى مجموعة من اللغات الوطنية الى جانب اللغة الرسمية فنجد السكان الاصليون والافراد المهاجرين يعانون من عدم مقدرتهم على استخدام لغتهم الام وعدم تمكنهم من التحكم في اللغة السائدة او اللغة القومية الرسمية. ما يؤدي الى اقصائهم عن التعليم والحياة السياسية والحصول على العدالة والاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية ويتوقف التحكم فيها على مدى انصهارهم في الثقافة المهيمنة فيكون هنا الادماج في اللغة القومية بمثابة **"الابادة الثقافية"** الذي يرتبط بالأمن اللغوي من منطلق ان اللغة تشكل الاساس الثقافي لأي جماعة.[3]

ويتجسد انكار التنوع اللغوي في فرض قيود على استخدام لغات الاقليات الثقافية في الحياة العامة ففي بعض الدول تفرض قيودا لحظر استخدام لغات الاقليات في المجالات العامة بما في ذلك الحياة السياسية، كالحملات الانتخابية وانشطة المجتمع المدني وهناك بلدان تنظر الى استخدام لغات الاقليات بانه تهديد لسلامة الدولة ووحدتها.[4]

فحقوق الاقليات في اللغة يشكل مصدرا خطيرا لبروز التوترات والصراعات داخل الدول حين لا تحترم حقوقهم واحتياجاتهم في الاعتراف بالتنوع اللغوي، و بالتالي من هنا يجب مراعاة لغات الاقليات في رسم السياسات اللغوية من منطلق انها عنصر من عناصر هوية الفرد التي لا يستطيع التخلي عنها في سبيل البقاء الهوياتي وبالتالي سوف تجنب المجتمعات ازمة الامن الهوياتي.

يرى المفكر ادوارد ازار **E.Azar** ان الهوية هي احد مصادر النزاعات في العالم وصنف النزاعات في العالم النامي بانها نزاعات اجتماعية وعلى حد تعبيره ان النزاعات

---

[1] عبد السلام ابراهيم البغدادي ،***الوحدة الوطنية و مشكلة الاقليات في افريقيا***،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994)، ص.114.

[2] نبيل علي، ***الثقافة العربية و عصر المعلومات***، (الكويت عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة ، 2001) ص.232 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية،، المجلس الاعلى للغة العربية، ***الامن الثقافي و اللغوي و الانسجام المجتمعي***، فافا سي لخضر بن زروقي ، كلمة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، 2018، ص.21 .

[4] مينغز، ***مرجع سابق***، ص. 88..

الاجتماعية تحدث عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الاساسية على اساس الهوية المجتمعية.[1]

تستغل ازمات الهوية والانتماء في اختراق التجانس المجتمعي وتتجسد في موجات التطرف والتعصب والتمييز المجتمعي والتوترات الاثنية والدينية.

فنجد ان التمييز المجتمعي يشمل ما يسمى بالتنميط الاثني والاحكام المسبقة، التنميط الاثني يتمثل في **"انتهاك للحق في عدم التمييز"** على حد تعبير السيدة **ليلى زروقي** مقررة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.[2]

هنا تصور مجموعات الاقليات على انها مجموعات خطيرة تهدد التماسك الاجتماعي للدولة مما يولد العنف بسبب الاحتقار العلني من منطلق رسم صورة وانطباعات سلبية على جماعة معينة مما يولد شعور بالإيذاء واحساس بانعدام امنهم الثقافي والمجتمعي الذي يتحول الى احتجاج اجتماعي ويزيد من حدته من طرف الجماعات الطائفية على حد تعبير **جوهان غالتونغ Johan Galtung.**[3]

كذلك التوترات الدينية والاثنية تعتبر عائقا يحول دون الوصول الى تحقيق للاستقرار والامن المجتمعي فتستغل ظاهرة تعميق التفرقة وخطابات التعصب والكراهية في تأجيج العنف الاثني اوعن طريق الاندماج والاستيعاب من خلال ما تتبناه الجماعات القوية تجاه الجماعات الفرعية او الضعيفة لاستيعابها من خلال تذويب الثقافات المتميزة في اطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة هنا تفقد مجموعة معينة جزءا مهما من هويتها الاصلية لاسيما من خلال ظهورها بين العامة.[4]

بينما هناك موقف معارض للأول والقائل برفض سياسات الهوية ويعتبرها بمثابة خطر في الظروف التي تقترح فيها مختلف الثقافات حلولا للأسئلة المركزية من اجل الحكم في المجتمع، من منطلق ان كل ثقافة تقدم حل يعتبر خاطئ وغير مستحسن بالنظر الى الثقافات الاخرى. وهذا على حد تعبير جريمي والدرون **(J. Waldron)**ان السياسات الثقافية ترتبط بالانقسام و الصراع و بالتالي فزيادة التنوع الثقافي تهديدا للوحدة السياسية.

في راينا للتنمية دور كبير كذلك في احداث الامن او بتعبير اخر عندما تكون للتنمية مكانة كبيرة واهتمام لدى الدولة تغطي جزءا من اللااستقرار المجتمعي خاصة في دول العالم

---

[1] عائشة بوعيشة، ***اثر النزاعات الاثنية على التنمية في افريقيا دراسة حالة الكونغو الديمقراطية***، اطروحة دكتورا،(جامعة باتنة1:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017 -2018)، ص.38 .

[2] مينغز، ***مرجع سابق***، ص. 111- 112 .

[3]Johan galtung,***theories of conflict definitions dimensions negations formations***,(Hawaï, colombia university, 1973), p. 25.

[4] احمد ايدابير، ***التعددية الاثنية و الامن المجتمعي دراسة حالة مالي***، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011 -2012)، ص. 52 .

الثالث اين ينجم في كثير من الحالات صراعات حول الهوية يكون السبب الاكثر المفجر يتعلق بالتنمية او الاقتصاد.

فتفعيل مفهوم الدولة الانمائية الفاعلة قد يكون كافيا للتقليل من حالات اللاعدالة التوزيعية التي تكون قادرة على ضمان الامن لشعبها وذلك عن طريق العمل على تحسين مستويات المعيشة وارتفاع معدلات النمو وجعل التنمية الهدف الرئيسي للدولة، فبتوفير مجموعة من العوامل للمواطن كتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الفقيرة بالاضافة الى تامين الخدمات الاجتماعية وخلق فرص العمل وتعزيز سياسات التنمية الصناعية و الزراعية التي تحقق الامن الغذائي منه الى تحقيق الامن المجتمعي.[1]

[1] مسكية رمضاني، دور التنمية الانسانية في تحقيق الاستقرار، مذكرة ماستر (جامعة سطيف كلية العلوم السياسية و الحقوق 2014/ 2015) ،ص 145.

خلاصة و استنتاجات:

تطرقنا في الفصل الثاني من خلال المبحث الاول الى ماهية الأمن المجتمعي ومنه في المطلب الأول تناولنا تعريف الأمن المجتمعي واشرنا الى انه قد برز هذا المفهوم بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات فكان المفصل في تحول الدراسات الأمنية، الأمن المجتمعي ساهم في اعادة صياغة مفهوم الأمن والتوسيع القطاعي من خلال التحول من اعتبار التهديدات العسكرية لأمن الدولة الى التوسع في القطاعات الاخرى (الاقتصادية، البيئية، السياسية المجتمعية ..) ومن التحول في الوحدة الاساسية لتحليل الأمن أو الموضوع المرجعي من خلال التهديدات التي تفرض نفسها على الهويات الوطنية فبات المجتمع هو الموضوع المرجعي كونه يمثل الطرف الأكثر عرضة للتهديد بعد فترة ما بعد الحرب الباردة اصبحت فيها هوية المجتمعات في القيمة المهددة كبديل لسيادة الدولة.فأضاف الى جانب سيادة الدولة امن المجتمع.

فعرفنا الامن المجتمعي على انه: قدرة المجتمعات على الاستمرار والمحافظة على خصوصياتها الدينية اللغوية العرقية في ظل التهديدات والمخاطر.

بعدها تطرقنا الى مقومات الامن المجتمعي او ما هي الاسس التي يجب توفرها لتوفير الامن وهي التماسك بين افراد المجتمع اي الشعور بين الانتماء الى الوطن والاستقرار السياسي عن طريق الأجهزة الأمنية والقضائية والمؤسسات التربوية المؤسسات العقابية التي تتكامل فيما بينها لتحقق الامن، اضافة الى الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية فلابد من امن اجتماعي واقتصادي من اجل حفظ الاستقرار الامني فعندما يتمتع كل فرد من المجتمع بمستوى معيشي مناسب في الحياة فما يوفره الاستقرار الاقتصادي يجعل الفرد مطمئن على حاضره ومستقبله.

للامن المجتمعي عندما يتحقق ابعادا اخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، فيتمثل البعد السياسي في انه يحقق الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وتحقيق اعلى درجات من الاستقرار، وعلى المستوى الاقتصادي فيحقق توفير وسائل العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسية للأفراد فنتائج الفقر والتخلف تعتبر مصدرا للنزاعات الداخلية. اما البعد الاجتماعي فيتمثل في تنمية الولاء لدى الافراد عن طريق توفير الامن للمواطنين اما البعد المعنوي والفكري فهو يحقق احترام المعتقد الديني وحرية الاقليات في احترام معتقداتها.

وفي المطلب الرابع تطرقنا الى اهداف الامن المجتمعي والتي نلخصها في:

- ان الامن المجتمعي يسعى لتحقيق متطلبات الهوية للفئات المهمشة والمستضعفة ثقافيا.
- تقوية البعد الثقافي لحقوق الانسان و حماية الكرامة الثقافية.

- تمكين الاقليات والسكان الاصليين من حقهم في الهوية الثقافية.
- تعزيز الحكم والسلم والتعايش الديمقراطي داخل المجتمعات المتنوعة ثقافيا.

والمطلب الخامس كان حول تهديدات الامن المجتمعي وتمثلت تلك التهديدات في المنافسة الافقية و المنافسة العمودية و الهجرة و تهجير السكان.

ونعني بالمنافسة الافقية التحول في هوية المجتمع عن طريق التأثير الثقافي واللغوي المهيمن من طرف الثقافة المجاورة مما يغير في نمط عيش المجتمع. و المنافسة العمودية تتمثل في التفكك او الاندماج في هويات اوسع او اضيق، والهجرة التي تمثل تهديدا خطير سواء على الدول المستقبلة او المصدرة من منطلق انها تغير تركيبة المجتمع وتؤثر على التجانس الاجتماعي اما التهجير فيشكل مصدرا اخر للتهديد من منطلق انه يتسبب في نشوء الصراعات و التطهير الاثني.

وفي الفصل الثاني فالمبحث الثاني كان معنون بعلاقة اللغة بالمتغيرات الاجتماعية كالهوية والثقافة من منطلق ان اللغة عنصر من عناصر الهوية ومكون من مكونات الثقافة و ان الامن المجتمعي هو امن الهوية.

اتضح لنا ان اللغة والهوية هما وجهان لعملة واحدة فالتمسك باللغة هو السبيل الاول لحماية وتحصين الهوية فنجد انه يمكن للكيانات الاجتماعية والسياسية تؤسس على اساس لغوي.

وفي المطلب الثاني وضحنا علاقة اللغة بالثقافة والتي يمكن وصفها في انها علاقة الجزء بالكل فاللغة تمثل جزء من الثقافة، فتتأثر اللغة بالبيئة والقيم الثقافية والتغيير الاجتماعي.

وفي اخر مطلب تطرقنا الى كيف يتم اختراق الامن المجتمعي من طرف اللغة والهوية والثقافة من منطلق ان الامن المجتمعي هو مرادف "للبقاء الهوياتي" و"امن الهوية" فتستغل مسائل انكار التنوع اللغوي والحق في الهوية اللغوية في تهديد الامن المجتمعي من منطلق انها تحرم الاقليات من الحق في الحرية اللغوية عن طريق سياسات التجانس اللغوي ما يؤدي الى الابادة الثقافية اضافة الى ازمات الانتماء والهوية وموجات التطرف والتعصب والتمييز المجتمعي والتوترات الاثنية والدينية وبالتالي فتعزيز سياسات الهوية هي السبيل لتعزيز الامن المجتمعي من منطلق أنها تمثل الإستراتيجية الفعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع الجماعات المختلفة العرقية الدينية والاثنية

والقضاء على التمييز فهي تختص بالجماعات المستبعدة والمظلومة اي تمكين حقوق الاقليات والدفاع عن الهوية.

الفصل الثالث

نعني بالسياسة اللغوية الاستعمارية مجموعة الخيارات السياسية التي تعتمدها السلطة المحتلة اتجاه لغة او لغات البلد المحتل بالقانون او اللاقانون وذلك عن طريق التخطيط اللغوي من اجل التأثير على الافراد من حيث اكتسابهم للغة ومن حيث التغيير في بنية اللغة ذاتها والمهام والوظائف التي تؤديها تلك اللغة. وانطلاقا من منظور ان السياسات اللغوية الاستعمارية تطمح الى مساعي ثقافية ودينية ولغوية اي اهداف ترتبط بالهوية وليست لغوية فقط، فكانت السياسة اللغوية الاستعمارية في الجزائر تهدف الى عزل المجتمع الجزائري عن اصوله والقضاء على هويته، عن طريق زعزعة واضعاف مكانة اللغة في المجتمع الجزائري ولما كانت اللغة العربية هي السائدة في المجتمع الجزائري فعمد المحتل على تقويض انتشار اللغة العربية والعمل على احلال محلها اللغة الفرنسية في المدارس والمحاكم والادارات وفي المعاملات وذهبت رغبة السلطة الاستعمارية الى جعل اللغة الفرنسية اللغة القومية للجزائريين من خلال اعتبار الجزائر ايالة تابعة لفرنسا وتقع تحت طائل الامة الفرنسية.

سعى التخطيط اللغوي الاستعماري الى تحقيق اهدافه والمتمثلة في ادماج المجتمع الجزائري في فرنسا ومحو هويته عن طريق احلال الفرنسية محل اللغة العربية عن طريق مجموعة من الاجراءات والمتمثلة في: سياسة الادماج اللغوي وسياسة الفرنسة وسياسة التنصير.

بالإضافة الى عمليات التخطيط اللغوي والذي سعت الى تأثير في بنية اللغة عن طريق اعتماد العامية بدل الفصحى وهذا ما اثر في طريقة اكتساب اللغة ...

وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى السياسات اللغوية التي اعتمدتها السطات الجزائرية بعد الاستقلال في سبيل استرجاع الهوية اللغوية الجزائرية.

تطرقنا في المبحث الاول الى مختلف السياسات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في المبحث الاول الى سياسة التعريب التي ميزت السياسة اللغوية في الجزائر بعدها في المبحث الثاني الى اضافة اللغة الامازيغية والتي عرفت تهميشا في السياسات اللغوية التي تلت فترة الاستقلال الا بعد احتجاجات ومظاهرات شعبية في مناطق التي تتحدث اللغة الامازيغية مطالبة بالاعتراف بها كبعد من ابعاد ومقومات الهوية الجزائرية كيف لا وهي هوية شمال افريقيا ككل وليس فقط الجزائر بعدها الى مكانة اللغات الاجنبية في الجزائر.

وفي المبحث الثاني سنتطرق الى تقييم مدى تحقيق السياسات اللغوية في الجزائر للامن المجتمعي من خلال قياس مؤشري الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي.

المبحث الاول : السياسات اللغوية في الجزائر :

عرفت السياسة اللغوية في الجزائر عدة تغييرات نتيجة لوجود عدة متغيرات اهمها الاستعمار فكانت اللغات التي فرضتها الدولة الاستعمارية هي اللغة الفرنسية وجعلتها اللغة الرسمية الوحيدة التي لها حق الحياة في المدرسة والادارة وفي المؤسسات وعملت القيادة الاستعمارية على طمس وقتل اللغات الوطنية عن طريق استبدال اللغة الفصحى بالعامية وتهميش الامازيغية. هذا ما ادى الى تغيير الوضع اللغوي بعد الاستقلال فحاولت القيادة السياسية الجزائرية استرجاع مكانة اللغة العربية والقضاء على مركزية وهيمنة اللغة الفرنسية، وبذلك بدأت عملية التعريب وكانت اولى محطاتها المدرسة ثم المحيط ثم الصحافة [1].

في هذا المطلب سوف نتطرق الى سياسة التعريب في مختلف المواثيق القانونية الجزائرية ثم في المطلب الثاني الى ترسيم اللغة الامازيغية لغة وطنية ثانية ثم في المطلب الثالث الى مكانة اللغات الاجنبية في الجزائر.

المطلب الاول : تشخيص واقع سياسة التعريب في الجزائر :

بدأت السياسة اللغوية في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة بانتهاج سياسة التعريب كوسيلة لمقاومة الاستعمار الفرنسي وهذا ما نلاحظه في مختلف الدساتير والتعديلات الدستورية في الجزائر[2]،لكن بالرغم من الارادة السياسية في محاولة تعزيز واسترجاع مكانة اللغة والهوية العربية الا انه كانت هناك تيارات وشخصيات رافضة للتعريب تدعم مشروع علمنة الدولة واللغة، تسعى للتصدي في وجه التيار العروبي وكل ما له صلة بالعروبة من منظور استغلال الاسلام كأداة لغوية وليس دينية فقهية.

وفي هذا الجزء من البحث سوف نتطرق الى مختلف المراحل التي مرت بها عملية التعريب وهي كالتالي:

فقد نص دستور 1963 في المادة 5: على ان اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة.[3]

وفي دستور 1976 في المادة 3: اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي. [4]

---

[11] فرحات بلولي ،"***العربية و المسالة اللغوية في الجزائر قراءة من خلال اراء الابراهيمي و شيبان***" ، دور المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر،2016، الجزء الثاني، ص.369 .

[2] حاكم عمارية ، "***مظاهر التعدد اللغوي و انعكاساته في تعليمية اللغة العربية في الجزائر***" ، المجلس الاعلى للغة العربية ، منشورات المجلس، 2017 ، ص.84 .

[3] دستور 1963.

[4] دستور 1976.

وفي دستور 1989 نصت المادة 3: ان اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية. [1]

نلاحظ من خلال هذه المواد انه هناك تحديد واضح وصريح بان اللغة العربية هي اللغة الرسمية والوطنية الوحيدة للدولة الجزائرية المستقلة وبالتالي فطبيعة السياسية اللغوية كانت احادية في الجزائر.

وهذا ما نستشفه في مختلف مجالات السياسة اللغوية وكان التعليم اول قطاع يخضع للتعريب وحاولت السلطات المعنية جزارته في المضمون والاطارات، بعدها تلته الادارة وجميع المؤسسات العمومية.

تأرجحت عملية التعريب بين فترات كانت تدعم مشروع التعريب وهذا راجع لشخصيات معينة تؤيد التيار العروبي البعثي والتي تريد الغاء كل مقوم لا يمت بصلة للعروبة، وبين فترات اخرى اين يتوقف المشروع كذلك متعلق بأيديولوجيات الشخصيات الحاكمة والتي كانت مناقضة للتيار العروبي، وفما يلي توضيح لهذه المحطات:

المرحلة الاولى من1963 الى1965 : كان الرئيس احمد بن بلة ينادي بالتعريب في خطاباته وهذا ما تجسد في انطلاق تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية، ففي اكتوبر 1962 اعلن الرئيس بن بلة عن تدريس اللغة العربية الفصحى في جميع المدارس الابتدائية،[2] ثم في سنة 1964 تم التعريب الكامل للسنة الاولى.[43]

المرحلة الثانية من 1965 الى 1970 : هذه الفترة ارادت السلطة السياسية استرجاع مقومات الهوية الوطنية والتي تعد اللغة العربية احدى اهم مكوناتها وكان التعليم الاداة الفعالة لنشر اللغة العربية، فاستمر التعريب في نفس الوتيرة فتم تعريب السنة الثانية في فترة الرئيس هواري بومدين وعرب الحساب في السنة الثالثة وبدا التخطيط لتعريب السنة الرابعة وتعريب ثلثي المواد بالنسبة للسنة الخامسة والسادسة والتعليم الثانوي كانت بدايات التعريب بمادة التاريخ[5]، وانشاء فرع عربي بكلية الحقوق في 1968 وليسانس في التاريخ باللغة العربية. بالإضافة الى اللجنة الفرعية المكلفة بالتعريب برئاسة عبد الحميد مهري.

وكان احمد طالب الابراهيمي وزيرا للتربية الوطنية وباعتباره من اشد المؤيدين للتيار العروبي كان لمشروع التعريب في فترته الحظ الاوفر، واتسمت السياسة في هذه

---

[1] دستور 1989.

[2] Bente Najana kvemmo ,***la question des langues :arabisation et identité berbère dans le contexte national algérien,***(mémoire de master, université d'Oslo faculté des sciences de formation, 2013), p. 50.

[3] عبد القادر فضيل، ***نظام التعليم في الجزائر بين مظاهر التدني ومستويات التحدي***، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر ط1، 2016 ص. 54 .

[5] سهام عاشور،" سياسة التعريب في الجزائر قراءة في الواقع و الافاق، "***مخبر بحوث في الادب الجزائري ونقده***، (م 13، ع 01 ،2021)، ص. 1631.

الفترة بالتطهير اللغوي انطلاقا من ان العربية هي اللغة الرسمية للدولة وان الاسلام دين الدولة.

وصدر كذلك اول مرسوم متعلق بالتعريب في 26 افريل 1968 الذي حدد جانفي 1971 كموعد يكون فيه كل الموظفين ملمين باللغة العربية.[1]

وتدعم تحقيق التعريب اكثر في سنة 1973 باحتضان الجزائر المؤتمر الثاني للتعريب وقد خلاله وزير التربية على تعهد الجزائر وفي وزارة التعليم الابتدائي والثانوي على تطبيق قراراته فعلا في كل المؤسسات التعليمية والمؤلفات المدرسية.[2]

المرحلة الثالثة من 1970 الى1977: منذ عام 1971 كان عبد الحميد مهري وزيرا للتربية والتعليم وكان من التيار العروبي البعثي كان المسؤول عن عملية التعريب وكانت سنة 1971 سنة التعريب بعد المرسوم الصادر في 1986 الذي حدد سنة 1971 كموعد للإلمام باللغة العربية.[3]

عرفت هذه المرحلة رغبة كبيرة في تحقيق ومواصلة عملية التعريب فتأسست لجنة وطنية برئاسة عبد القادر حجار في 1974 ما يوضح تعزيز مكانة اللغة العربية، وهذا ما كان عنوان مقال عبد الحميد مهري **اللغة العربية تسترجع مكانتها.** وعربت السنة الثالثة والسنة الرابعة ابتدائي وعرب ثلث التعليم المتوسط والثانوي.

وتماشيا مع رفض الفرنسة والضغط التعريبي، في افريل 1976 تم غلق المؤسسات الاجنبية خاصة مدارس لي باغ بلو les pères blancs بالإضافة الى تغيير في تسمية الشوارع.

وتغيير يوم الاحد بيوم الجمعة كيوم راحة اسبوعيا.[4]

وكذلك كانت المدرسة الاساسية التي جاءت بفعل الامرية 76_ 35 تعبير عن الرغبة السياسية في جعل **"المدرسة الجزائرية جزائرية"** والتي كانت تهدف الى تحقيق جزارة الاطارات والمضامين و جعل اللغة العربية لغة التعليم الاولى من اجل اعادة بعث الشخصية الوطنية.[5]

---

[1] مغراوي ، ***مرجع سابق***، ص. 112 .
[2] عاشور، ***مرجع سابق***، ص. 1632 .

[4]Nadia mérouani , ***les enjeux de l'aménagement linguistique dans le milieu scolaire algérien***, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en linguistique,(avril, université du Québec a Montréal,2009),P.33 .

[5] ابراهيم هياق، ***اتجاهات اساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائر اساتذة متوسطات اولاد جلال وسيدي خالد نموذجا***، مذكرة الماستر، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، 2010 _2011)، ص. 154 .

المرحلة الرابعة من 1977 الى1979 : عرفت عملية التعريب استراحة في هذه المرحلة تراجعا، فتم ايقاف الاقسام المعربة في جامعة باب الزوار بالإضافة الى ايقاف تطبيق الامرية 76 _35 واحيل رئيس لجنة التعريب الى التقاعد المسبق هذه النكسة التي عرفتها عملية التعريب كانت نتيجة تولي مصطفى لشرف منصب وزير التربية الذي كان يصف اللغة العربية بأفيون الجزائر وعبد اللطيف رحال وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي، وهنا يظهر لنا ان استمرار عملية التعريب من توقفها كان نتيجة الآراء الايديولوجية والسياسية السائدة في كل الفترة.[1]

المرحلة الخامسة من 1979 الى 1985 : بدأت مع الرئيس الشاذلي بن جديد وتميزت بأحداث سياسية بروز الحركة الاسلامية، عرفت مخططا وطنيا من اجل تعريب الادارة وكان اهتمام اللجنة بالتعريب وترقية اللغة العربية هنا بتولي احمد طالب الابراهيمي رئاستها سليل البشير الابراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين فكانت هناك جهودا من اجل تحقيق التعريب بتولي بعض الشخصيات المناصرة للغة العربية كمهري والابراهيمي.[2]

ففي سنة 1980 قام طالب الابراهيمي الذي عين رئيسا للجنة التربية والتكوين والثقافة سيعلن في نفس العام مخططا لتعريب الادارة القطاع الاقتصادي والبحث العلمي.

وعلى نفس وتيرة اقصاء اي مقوم لا يمد بصلة للعروبة فكان هناك قمع للأمازيغية كحظر في عام 1979 مجموعة مسرحية مكونة من طلاب جامعتي تيزي وزو و الجزائر العاصمة وحضر مؤتمر مولود معمري في 1980 عن الشعر القبائلي القديم .

واعلن الرئيس الشاذلي بن جديد في صحيفة لوموند ان الجزائر بلد عربي، مسلم، جزائري وان مسالة كونك عربيا ام لا لم تثر لان لغتنا هي العربية و ديننا الاسلام.

المرحلة السادسة من 1985 الى 1998 : صدر قانون التعريب في 1991 وصوت المجلس الشعبي الوطني على قانون تعميم اللغة العربية في ديسمبر 1990 تحت رقم 05_ 91 الصادر في 16 جانفي. هنا تعطل مشروع التعريب نتيجة للأحداث السياسية في تلك الفترة اغتيال الرئيس محمد بوضياف اضافة الى فضيحة البكالوريا التي استقال على اثرها وزير التربية.

وبمجيئ رئيس المجلس الاعلى للدولة علي كافي وقع على مرسوم تشريعي يحتوي على مادة واحدة تنص على تأجيل تطبيق اللغة العربية باستعمال عبارة الى غاية توفر الشروط اللازمة.

---

[1] مغراوي، ***مرجع سابق*** ، ص. 114 .
[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.114 -115 .

وصدر مرسوم اخر تحت رقم 92_ 303 في 4 جويلية 1992 يضم اربعة مواد تنص على:

تعميم استعمال اللغة العربية بوصفها لغة وطنية ورسمية في الادارات المؤسسات والجمعيات.

تلزم مؤسسات الدولة بتطبيق القانون 91 _05 في حدود ظروفها الموضوعية.

بان تشرع كل المصالح المذكورة في 2 فور صدور المرسوم في حشد الامكانيات ووضع البرامج العلمية المناسبة لاستكمال التدابير المنصوص عليها في القانون 91_ 05 .

وفي سنة 1997 ومع مجيء الرئيس اليامين زروال والذي شدد على ضرورة تعريب الادارة تم تعريب عدة مؤسسات جامعية بل جل الجامعات ذات التخصص الاجتماعي و الانساني 100% وبقيت الجامعات العلمية والتقنية معربة جزئيا او غير معربة تماما.[1]فالتعريب في الجزائر الذي تم تبنيه من طرف القيادة السياسية كان بمثابة الثورة الثقافية لاسترجاع اللغة العربية كمقوم من مقومات الانية الجزائرية وتعزيز مكانتها وانهاء الفرنسة حتى وان لم تنتهي رسميا.

المرحلة السابعة فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999: بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في 15 افريل 1999، في ماي 1999 قام الرئيس بإلقاء خطابا امام الطلبة الجزائريين يتحدث فيه عن عدم كفاءة ونجاعة اللغة العربية في تعليم العلوم فنلاحظ على الصعيد اللغوي انه هناك اعتراف باللغة الفرنسية وضرورة كسر الانقسام بين العربية والفرنسية للسماح للبلاد بالانتقال الى الحداثة.

كما انه لم يتردد والقى خطابا باللغة الفرنسية امام البرلمان الفرنسي في زيارة رسمية للدولة سنة 2000، تعتبر هذه القرارات بمثابة العامل المشجع للتيار الفرنكفوني من ان يحظى بشرعية وشكل لجنة جديدة لإصلاح المنظومة التربوية من فرنكفونيين وقياديون في النزعة البربرية بإصدار قرار بتقديم تدريس اللغة الفرنسية من السنة الرابعة الى السنة الثانية الابتدائية، كذلك فما يخص تداول المصطلحات الفرنسية في تعليم العلوم الدقيقة والتكنولوجيا واستبدال الرموز العربية في مجال تعليم الرياضيات بالرموز الفرنسية تخت شعار الرموز الدولية.[2]

بالنسبة الى تعريب الادارة كانت هناك مجموعة من القرارات التي سعت الادارة الى تطبيقها من اجل السير في تحقيق عملية التعريب وهي كالتالي:

---

[1] مغراوي، ***مرجع سابق***، ص ص.115 - 116 .
[2] عسالي ، ***مرجع سابق*** ،ص ص. 111- 112 .

المرسوم الرقم 64-145 المؤرخ في جانفي 1964 المتضمن انشاء المدرسة العليا للترجمة يتمحور حول التحضير لعملية التعريب المستقبلية.

الامر رقم 68-92 المؤرخ في افريل 1968 المتضمن اجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم واشترط هنا معرفة كافية في اللغة العربية في اي عملية توظيف ابتداء من 1971.

المرسوم الرقم 69-90 المؤرخ في فيفري 1969 المتضمن احداث مكاتب وزارية للترجمة.

القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية في فيفري 1970 يدرج اشتراط اكتساب اللغة العربية للحصول على اي ترقية او ترفيع.

الامر الرقم 71-92 المؤرخ في جانفي 1971 المتضمن تمديد احكام الامر الرقم 86-92 : تأكيد الاحكام السابقة وذلك بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم لتمدد وتطبق احكامه على جميع مستخدمي المؤسسات العمومية الجزائرية.

المرسوم الرقم 71-41 المؤرخ في جانفي 1971 المتضمن تعديل المرسوم الرقم 22-306 المتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة وجاء القرار باعتماد اللغة العربية كلغة امتحان في احد امتحانات الدخول ليصبح من الممكن على الطلبة الحاصلين على البكالوريا باللغة العربية المشاركة مع اجراء مسابقة.

الامر الرقم 83-55 المؤرخ في اكتوبر 1983 المتضمن تعريب الاختام الوطنية: اشتراط اللغة العربية وحدها في الاختام والدمغات والعلامات الاخرى الخاصة بالسلطات الادارية والقضائية.

المرسوم الرقم 80-146 المؤرخ في ماي 1980 المتضمن تعديل المرسوم الرقم 66-306 المؤرخ في 4 اكتوبر 1966 و المتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة.

القانون الرقم 86-10 المؤرخ في اوت 1986 المتضمن انشاء المجمع الجزائري للغة العربية.

المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في نوفمبر 1989 المتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989 .

القانون الرقم 91-05 المؤرخ في جانفي 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية و الزام جميع الادارات العمومية والهيئات والمؤسسات على اختلاف انواعها باستعمال اللغة العربية.

المرسوم التشريعي 92-303 المؤرخ في جويلية 1992 المتعلق بكيفيات تطبيق القانون الرقم 91-05.

الامر الرقم 96-30 المعدل و المتمم للقانون الرقم 91-05 المؤرخ في ديسمبر 1996 لتأكيد نفس المبادئ و الثوابت التي كرستها احكام القانون 91-05 و انشاء المجلس الاعلى للغة العربية لمتابعة تطبيق احكامه وتقييم اعمال الهيئات المكلفة بالتعريب.

المرسوم الرقم 98-226 المؤرخ في جويلية 1998 المتضمن تحديد الصلاحيات المجلس الاعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله.[1]

في الاخير سياسة التعريب وتشجيع اللغة العربية في الجزائر كانت متأثرة بتيارات وايديولوجيات متصارعة فما بينها بين التيار العروبي البعثي الذي يحاول اقصاء كل مقوم لا يمد بصلة للعروبة وبين التيار الفرنكفوني الذي يريد من استمرارية نفوذ اللغة الفرنسية بحجة مواكبة التطور والحداثة.

المطلب الثاني: ادوات ترسيم الامازيغية لتحقيق الامن المجتمعي:

اللغة الامازيغية من اللغات المكونة للمشهد اللغوي الجزائري ووجودها وجود تاريخي الى جانب اللغة العربية فهي تاريخية يتحدث بها سكان منطقة شمال افريقيا وتتوزع اللغة الامازيغية على التراب الوطني وتنقسم الى عدة لهجات وهي القبائلية وتوجد في (بجاية تيزي وزو البويرة الجزائر العاصمة بومرداس) الشاوية تتركز في(منطقة الاوراس) المزابية الترقية ترتبط بالطوارق والشلحية.

توالت الدساتير بعد الاستقلال وفي مسيرة الجزائر لاسترجاع مقومات الهوية الوطنية كان فيه تجاهل واقصاء للغة والثقافة الامازيغيتين فلم تكن اشارة الى اللغة الامازيغية كلغة وطنية الى جانب العربية، وبالتالي فاللغة الامازيغية لا وجود لها في كل المؤسسات الجزائرية بحيث عملت كل الدساتير منذ الاستقلال على تجاهل وتجنب ذكر كلمة الامازيغية، وكان الخطاب الرسمي احادي لا يقبل التنوع. فكان هذا الاقصاء بالإضافة الى محاولة قمع السلطة لأي نشاط يتعلق بالمطلب الامازيغي فالتدخل العنيف في 20 افريل 1980 بعد رفض الدولة لمحاضرة مولود معمري التي كانت باللغة الامازيغية 1980 سببا في انتفاضة 1980 مطالبين بالاعتراف باللغة الامازيغية كبعد من ابعاد الهوية الجزائرية. وبتبني الدولة للانفتاح السياسي والتوجه الليبرالي في 1989 وتزامنا مع الطرح الديمقراطي والحريات برزت تنظيمات وجمعيات سياسية ونقابية، لكن بقي امر السياسة الثقافية واللغوية مفصول فيه العربية / الاسلام ، فدستور 1989 لم ترد فيه اشارة لتغيير الامر. وحرص على حضر انشاء تنظيمات سياسية على اسس جهوية (مادتي 2/9)او التي تمس بالوحدة الوطنية مادتي

[1] عسالي ، ***مرجع سابق*** ص ص ص. 112- 113 -114 .

(2/40) وقانون الجمعيات ذات الطبيعة السياسية الذي تم التصويت عليه في جويلية 1989 من طرف البرلمان الذي يمنع تشكيل الاحزاب السياسية على اسس لغوية. [1]

من الملاحظ انه لا وجود لاعتراف قانوني بالأمازيغية كلغة او كهوية. وبعد احداث الربيع الامازيغي في مدينة تيزي وزو بدأت بوادر بروز اللغة الامازيغية كلغة ثانية للدولة من خلال المطالبات التي قدمتها مختلف التنظيمات المدنية منها: الحركة الثقافية البربرية M.C.B وحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية R.C.D من اجل تدريس اللغة الامازيغية في البرامج التربوية الوطنية.

استجاب الرئيس ليامين زروال لهذا المطلب سنة 1995 بإنشاء المحافظة السامية للغة الامازيغية اي المطلب اللغوي تحقيق لترقية اللغة الامازيغية.[2]

وبعد السنة البيضاء اضراب المحفظة (1994- 1995) تحت شعار الامازيغية في المدرسة قررت الدولة ادخال اللغة الامازيغية لأول مرة في المدرسة الجزائرية بداية من الدخول المدرسي (1995 - 1996).

فتجسد الاعتراف بالبعد الهوياتي للأمازيغية في دستور 1996 بوصفها مكونا للهوية الوطنية الى جانب العروبة والاسلام.[3]

بعد احداث 2001 التي وقعت بعد وفاة الشاب **قرماح ماسينيسا** مقتولا بالرصاص داخل ثكنة للدرك الوطني في منطقة بني دوالا بولاية تيزي وزو بعد شجار عادي بين شبان وعناصر الدرك الوطني وتزامنا مع للاحتفال بالذكرى الحادية والعشرين ل الربيع الامازيغي في افريل 1980 وهي التظاهرات المؤيدة للاعتراف بالثقافة الامازيغية، تحولت المظاهرات الى مواجهات مع قوات الامن ما اسفر على مقتل 126 شخصا، كادت ان تمس بالوحدة الوطنية استدعت تدخل السلطة فورا للاستجابة لمطالب المنطقة التي كان على راسها دسترة اللغة الامازيغية لغة وطنية ورسمية ورحيل مجموعات الدرك الوطني. اقر البرلمان الجزائري الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة وطنية ثانية في افريل 2002، وجاء هذا وتواصل الاعتراف الرسمي بالهوية الامازيغية في الجزائر باعتراف السلطات باللغة الامازيغية كلغة رسمية على غرار اللغة العربية وهو ما جاء في التعديل الدستوري المؤرخ في 6 مارس 2016 في المادة الرابعة من الدستور والتي تنص على: "تمازيغث هي كذلك

---

[1] جوهر موسي، ***اشكالية الهوية الوطنية في الجزائر احداث منطقة القبائل 2001 انموذجا***، مذكرة ماستر، (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2017 2018)، ص ص .84 - 85 .

[2] محمد امين اوكيل، "الهوية الامازيغية ومسالة بناء الدولة الوطنية في الجزائر، ***"مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية***، (م08، ع 04 ، 2019) ص ص ص. 341- 342- 333.

[3] دستور1996.

لغة وطنية ورسمية "وانشاء مجمع اكاديمية للغة الامازيغية يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية .[1]

المطلب الثالث : مكانة اللغات الاجنبية في الجزائر:

تحظى اللغة الفرنسية بهيمنة كبيرة على باقي اللغات الاجنبية في الجزائر كيف لا وهي تعمل بتوازي مع اللغات الرسمية فنجدها حاضرة كأداة اتصال احترافية في العديد من القطاعات (البحث العلمي خاصة في الشعب التقنية والعلمية وفي المجال الاقتصادي...).[2]

وتظل اللغة الفرنسية المهيمنة على باقي اللغات الاجنبية في الجزائر فهي لغة العمل والتواصل بل ما يميز الادارة في الجزائر انها ثنائية اللغة بالرغم من ان سياسة التعريب قوضت من استخدام اللغة الفرنسية لكن لم تلغيها.

بعد حراك 22 فيفري 2019برز مطلب اللغة الانجليزية كلغة اجنبية اولى اصبحت مطلبا شعبيا من منظور انها لغة التكنولوجيا والعصرنة، فبدات بوادر تعميم استعمال اللغة الانجليزية وكان خطاب وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم دليل على ذلك، الا ان اللغة الفرنسية هي المسيطرة كلغة اجنبية اولى وتدريس اللغة الانجليزية يكون ابتداءا من السنة الاولى متوسط حسب الاصلاح التربوي في 2002-2003 .[3]

فما يخص مكانة اللغات الاجنبية الاخرى باستطاعة الطالب المتخصص في اللغات الاجنبية في مرحلة الثانوي الاختيار بين ثلاث لغات وهي الاسبانية والالمانية او الايطالية حسب كل منطقة.[4]

اما في مجال التعليم العالي فنجد في معاهد وكليات الآداب واللغات تخصصات مثل اللغة الروسية والتركية.[5]

بالنسبة للغة الصينية فحضيت باهتمام وانتشار واسع في الجزائر وذلك ما تجسد في مراكز التعليم والتكوين الخاصة التي اصبحت تنافس على استعمالها وهذا يعاز الى توافد اليد العاملة الصينية للجزائر، وتزايد هيمنة الشركات الصينية على الاستثمارات والمنشئات الكبرى في الجزائر مثل شبكات الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية و المجمعات السكنية بالتالي فاصبح للغة الصينية سوق عمل واسع في الجزائر.[6]

---

[1] دستور 2016.

[2] Amira zighed," politique et planification linguistique en Algérie de la législation aux pratiques langagières dans le secteur économique ",**revue expressions**(n 6, juillet 2018) p. 166.

[3] المهدي سلطاني، "مظاهر السياسة اللغوية في ظل تحديات التعدد اللغوي ورهاناته في الجزائر"، ***مجلة الآداب و اللغات و العلوم الانسانية***،(م 4، ع8 ، مارس 2021)، ص. 247 .

[4] سعود ، ***مرجع سابق*** ، ص. 454 .

[5] سلطاني ،***مرجع سابق*** ،ص.248 .

[6] المرجع نفسه، ص248.

المبحث الثاني : تقييم مدى تحقيق السياسات اللغوية للامن المجتمعي في الجزائر:

بعد تطرقنا في المبحث الاول الى مختلف السياسات اللغوية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى الان، في سبيل استرجاع الهوية الوطنية الجزائرية والتخلص من الهيمنة الثقافية الفرنسية فكانت سياسة التعريب اول محطة في هذه الرحلة باسترجاع وتعزيز مكانة اللغة العربية وتجنيد كافة الوسائل لترسيخها واستبدال اللغة الفرنسية باللغة العربية بدءا من التعليم الى الادارة ..، ثم اكمال مسيرة استرجاع مقومات الهوية الوطنية بإدراج اللغة الامازيغية. سوف نعمد في هذا المبحث الى تقييم هذه السياسات من جانب ارسائها لمفهوم الامن المجتمعي.

المطلب الاول : دورها في الاندماج الاجتماعي :

يعد موضوع الاندماج الاجتماعي موضوع عام في الفكر السوسيولوجي المعاصر، باعتباره احد الاسس التي يرتكز عليها المجتمع، لأنه لا يوجد مجتمع الا وفيه جماعة او جماعات تعاني عدم الاندماج.

ويعرف الاندماج intégration على انه: عملية ممارسة المواطن ادواره داخل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

اي ان الاندماج يعني مشاركة المواطن في توجيه النشاط الاجتماعي(سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا).

ويعرف كذلك انه: **العملية الاجتماعية التي تمكن الافراد من الانصهار في مجتمعاتهم، افقيا بتمثل قيمها، عاداتها، وانماط معيشتها، وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة وتوطد ولاءهم لها.[2]**

منه يتضح لنا ان الاندماج الاجتماعي يحقق ذلك التماسك المجتمعي وبدونه يسود الانفصال وعدم الانتساب او الاقصاء، فهو يحقق التكامل داخل النظام الاجتماعي.

يرتكز الاندماج الاجتماعي على مجموعة من المؤشرات التي تسمح لنا بقياسه او ملاحظته داخل المجتمعات نذكر منها وتبقى مختلفة من مجتمع الى اخر نذكر منها:

المشاركة: الاهتمام بالشأن العام والممارسة السياسية، من خلال مساهمة الفرد في التأثير في نمط الحياة العامة في مختلق النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] عبد القادر فوشان، "الاندماج الاجتماعي : المفهوم، الابعاد والمؤشرات" ، ص33.

[2] امحمد مالكي، ***الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في لوطن العربي***، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014)،ص667.

الثقة: احدى اهم تركيبات قوة المجتمع، فهي الرابطة التي تجمع بين المجتمع والتي تحقق التكامل في الاخير.

التطوع: احد ابرز مؤشرات الاندماج الاجتماعي يعني تخصيص بعض الجهد والوقت دون انتظار عائد مادي من اجل القيام بأنشطة منتظمة تحقق مصالح الجماعة ككل، فهو يساهم احد اوجه الانخراط ايجابيا في انشطة الحياة العامة.[1]

المواطنة: تعني ادماج كل الافراد في الحياة الاجتماعية مهما كانت ميزاتهم الاثنية والعرقية والتاريخية والثقافية.[2]اي التي تعزز الانتماء الى امة.

في تعريف الموسوعة البريطانية للمواطنة انها: **علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة.**[3]

معناه العلاقة الاجتماعية القائمة بين الفرد والمجتمع السياسي ما يسمى بالعضوية في المجتمع.

التماسك: درجة التقارب والتماسك في العلاقات بين افراد الجماعة وقوة الروابط بين اعضاء الجماعة و توحدهم.[4]

يقوم مفهوم الاندماج الاجتماعي على عدة ابعاد وهي:

الاندماج المعياري القيمي Intégration normative: والذي يعني تبني الفرد لقيم ومعايير المجتمع او الجماعة ما يمكنه من الانخراط والقبول بين افراده، اي تطابق السلوكات مع المعايير الاجتماعية.

الاندماج التفاعلي Intégration interactionnelle:تتمثل في علاقات التعاون المتبادلة بين الافراد تحدث عن طريق مختلف التفاعلات الاجتماعية القائمة بين افراد المجتمع، ويتضمن هذا البعد من الاندماج الاجتماعي قياس مجموعة من المفاهيم كمفهوم الشبكة الاجتماعية والسند والدعامة الاجتماعية.

الاندماج الثقافي Intégration culturelle: يهتم بدرجة الانسجام والتوافق بين قيم ثقافة ما.

الاندماج الوظيفي Intégration fonctionnelle: المتعلق بتبادل الخدمات.[1]

---

[1] فوشان، ***مرجع سابق***، ص. 40.

[2] فوزي بوخريص، "الاندماج الاجتماعي والديمقراطية :نحو مقاربة سوسيولوجية، ***"مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث***، (الرباط)ص14.

[3] علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية" ، **مجلة المستقبل العربي**،(2001)، ص. 118.

[4] خالد بوشارب بولوداني، "التماسك الاجتماعي : دلالاته البنائية الوظيفية، ***"مجلة افاق للعلوم***، (ع 10 ،جانفي2018)، ص.69.

انطلاقا من هذا الابعاد المختلفة للاندماج الاجتماعي سنبدأ بوضع تقييم لظاهرة الاندماج الاجتماعي في الجزائر بعد اضافة البعد الثالث من الهوية الجزائرية الا وهو البعد الامازيغي.

فالسياسات اللغوية المنتهجة في ظل النظام الاشتراكي القائمة على السياسة اللغوية الاحادية عمقت من مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بدلا من تحقيق الاندماج الاجتماعي، من منطلق انه اللغة اساسية في تشكيل الهويات فكان هناك نوع من عدم الرضا او عدم توافق في المجتمع، بالنظر الى الفئة الناطقة باللغة الامازيغية والتي طالبت بالخصوص في منطقة القبائل بالاعتراف بالثقافة الامازيغية.

هذه السياسات الاستيعابية(سياسة الاستيعاب اللغوي)التي كانت تسعى لتحقيق التماثل الثقافي عمقت نوع من اللا انتماء بجعل اللغة العربية اللغة الجامعة وهذا ما لاحظناه في بعض الاحداث كإضراب 1994-1995 في منطقة تيزي وزو اين ذهبت الى مقاطعة الدراسة سنة بيضاء، وهذا مؤشر على عدم الوصول الى الاندماج الاجتماعي من منظور البعد المعياري القيمي كانه يعبر الفرد الامازيغي عن عدم قبوله بتبني قيم ومعايير المجتمع والانخراط فيهم مالم تحظى اللغة الامازيغية بالاعتراف.

السبب نعيزه الى طبيعة نظام الحزب الواحد الذي انعكس على كافة الحياة السياسية بالتالي بعد دخول الجزائر في نهج الدول الديمقراطية والاصلاحات التي قامت بها خاصة بعد ادراج البعد الامازيغي تخلصت من كل مظاهر عدم التجانس والتماسك الاجتماعي فعندما يصبح منطق التعدد مقبول في المجتمع يتحقق نوع من الرضا والانسجام بين افراده من منظور التخلص من شعور الاقصاء exclusion.

فمفهوم الاندماج الاجتماعي من وجهة نظرنا بخصوص مسالة ادراج البعد الامازيغي تحقق بمنطق البعد التفاعلي، ما نلاحظه في شبكة العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع اي التجانس والتماسك بين اعضاء المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه سواء الجزء الامازيغي بمختلف فئاته: القبائلية، الشاوية، المزابية، الترقية، الشلحية، الشنوية، والجزء العربي كاملا، فعدم الاندماج او ما يسمى بالاستلاب aliénation او عدم الانتساب désaffiliation كان متعلق بالعلاقة بين الفئة المطالبة والنظام السياسي من اجل اعادة النظر في السياسات اللغوية المنتهجة وبالتالي في اطار العلاقة العمودية بين الفرد والدولة.

لأنه حسب المفكر ايميل دوركايم في نظريته حول الاندماج الاجتماعي يكون المجتمع مندمجا عندما يخضع الفرد للجماعة لكن بدون سلبه استقلاليته يكفي ان يربط الفرد بالجماعة وفقط.

[1] فوشان، ***مرجع سابق***، ص41..

المطلب الثاني اثارها على الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي مفهوم يتصف بالمرونة من منطلق انه هناك عوامل تكون سببا في تعزيزه ونفس العوامل يمكن ان تؤدي الى عدم تحقيقه، من بين هذه العوامل نجد التنوع الثقافي.

وانطلاقا من افكار المدرسة البنائية الوظيفية فمفهوم الاستقرار السياسي يتوقف على قدرة النظام على التكيف والتأقلم والاستجابة لحركة التفاعلات في المجتمع، اي قدرة مؤسسات النظام على التفاعل مع التغييرات في توجهات الجماهير وادارة هذه التفاعلات.[1]

لان فكرة الاستقرار السياسي تتمحور حول وجود تجانس فكري وثقافي ايديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد.

من وجهة نظرنا ان التنوع الثقافي يمكن ان يحقق الاستقرار السياسي من عدمه من خلال تفسير كيفية تفاعل ثنائية الارادة السياسية والتنوع الثقافي، بيد انه هناك مجتمعات متنوعة ثقافيا تتكون من خليط غير متجانس من الاعراف والاديان واللغات حققت الاستقرار السياسي فما يخص الاعتراف بالحقوق والحريات الثقافية في حين مجتمعات لم تستطع تحقيق الاستقرار السياسي وتكثر فيها مظاهر العنف والاقصاء والاضرابات ودرجات القمع.

وهذا ما عبر عنه الفيلسوف اليوناني "افلاطون" بالقدرة الإشباعية للنظام اي ما يسمح للنظام بتنظيم العلاقات بين الافراد واشباع حاجاتهم الاساسية.[2]فالدولة المدينة تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها، وهنا يربط بين الديمقراطية ودرجة الاعتراف بالحريات والحقوق الثقافية المتعددة في الحفاظ على الاستقرار السياسي للنظم. وهو حال دولة رواندا وسويسرا وغيرها من الدول التي جسدت فيها الارادة السياسية الفعلية من اجل تحقيق الاستقرار السياسي.

بالتالي في الجزائر بعد الاستقلال تبنت الدولة الجزائرية الاختيار الاشتراكي والاحادية الحزبية وكان التيار العروبي مسيطر على مقاليد الحكم ومن خلال ما جاء في الدساتير الجزائرية بعد الاستقلال في ما يخص السياسات اللغوية كانت النخب الحاكمة تريد الغاء كل مقوم لا يمد بصلة للعروبة حتى ولو كان على حساب استغلال الاسلام كأداة لغوية و ليس دينية فقهية، من منظور ان توحيد اللغة سوف يؤدي الى تحقيق التلاحم والاستقرار المجتمعي وان التعددية الثقافية والاعتراف بالتنوع الثقافي هو عامل من عوامل التفكك المجتمعي وكانت نتيجة هذا تبني مقومي الاسلام واللغة العربية وتدعيم مشروع التعريب

---

[1] كريمة بقدي، ***الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر***، مذكرة ماجستر، (جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011-2012) ص. 52 .

[2] المهدي سلطاني محمد دحماني،" اثر التنوع الثقافي و العرقي على الاستقرار السياسي للدولة رواندا انموذجا، "***مجلة العلوم القانونية والاجتماعية***،(م 05 ، ع 03 ، سبتمبر 2020)، ص. 11.

وتعزيز مكانة اللغة العربية واعتبارها كلغة جامعة للمجتمع الجزائري كفيلة بتحقيق الوحدة والامن المجتمعي.

ومن عوامل عدم الاستقرار السياسي الاحساس بالحرمان والاقصاء والتهميش الشيء الذي يولد العنف لدى الفرد، وهذا ما شهده النظام الجزائري في احداث 1980 و2001 بمنطقة القبائل بعد السياسات اللغوية غير الرشيدة التي اهملت بعدا من ابعاد الانية الجزائرية وهو البعد الامازيغي الذي كان من المقومات المغيبة، بالتالي حصرت مقومات الهوية الجزائرية في بعدي العروبة والاسلام والبعد الثالث لم يرد ذكره في الدساتير التي جاءت بعد الاستقلال واعتبر اي تيار حامل لفكرة مغايرة غير مقبول، وكانت السياسة اللغوية احادية هدفها تحقيق مشروع التعريب وتجنيد كافة الوسائل لتنفيذ سياسة التعريب بدءا من التعليم باعتباره القاعدة الاساسية التي تنطلق منها كل القطاعات الى الادارة باعتبارها الجهاز التنفيذي للسياسات العامة الى المحيط الاجتماعي..

بالإضافة الى السنة البيضاء مقاطعة الدراسة سنة 1995-1996 التي كانت بمثابة تعبير عن رفض ما جاءت به النخبة الحاكمة من تجاهل البعد الامازيغي.

هذا الاقصاء ولد مظاهرات واضرابات كانت تنادي بالاعتراف وادراج اللغة الامازيغية من طرف سكان منطقة القبائل من منطلق انه فقدان لغة هو فقدان هوية.

جاء قرار ترسيم اللغة الامازيغية بعد مسار طويل من الاحتجاجات، لكن بعد ادراج والاعتراف بالمطلب الامازيغي قلت المظاهرات والاضرابات اي المشاركة المرضية السلبية والعودة الى المشاركة السياسية ، وبالتالي تحقق نوع من الاستقرار السياسي فقرار الاعتراف باللغة الامازيغية اعتبر تنفيذا لسياسة لغوية متسقة شاملة مع الوضع اللغوي للبلد.

على الرغم من ان اللغة الامازيغية لم تحظى بحقوق اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية كالحق في التعميم الا ان الاعتراف بها دستوريا كان كافيا بتقليل حالات عدم الاستقرار السياسي، لأنه عندما تتوفر الحريات السياسية والثقافية سيتحقق الاستقرار السياسي وعندما تغيب مظاهر الاقصاء والتهميش ستغيب معها ظاهرة العنف والتمردات فممارسة السياسة لابد من ان تكون بفكرة الديمقراطية والاعتراف بالثقافات المكونة للمجتمع، وليس بعقلية الاقصاء او التهميش بيد ان التنوع الثقافي يمكن ان يكون عامل قوة كما يمكن ان يكون عامل ضعف لاستقرار النظام، وهذا حسب تعامل مؤسسات الدولة مع التركيبة المتنوعة للمجتمع، فالتأسيس الفعلي للديمقراطية يكون عن طريق تأسيس مجتمع مدني قوي وبناء ثقافة سياسية ديمقراطية وترسيخ فكرة احترام التنوع الثقافي كلها عوامل من شانها ان تعزز الاستقرار السياسي للنظم.

خلاصة واستنتاجات:

تطرقنا في الفصل الثالث من خلال المبحث الاول الى مختلف السياسات اللغوية المنتهجة من طرف النظام السياسي الجزائري، وكيف حاولت الجزائر التخلص من الهيمنة الثقافية الفرنسية واحداث القطيعة عن طريق استرجاع مقومات الهوية الوطنية الجزائرية فكانت اولى الخطوات استرجاع مكانة اللغات الوطنية باستبدال ومحو اللغة الفرنسية باللغة العربية.

في المطلب الاول تطرقنا الى شروع النخبة الحاكمة غداة الاستقلال في عملية التعريب فكانت السياسة اللغوية احادية اعترفت باللغة العربية اللغة الوطنية الرسمية للدولة الجزائرية وهذا ما تجسد منذ اول دستور جزائري في 1963 في المادة5 وتدعم في دستور 1976 في المادة3 ثم في دستور 1989 في المادة3 كذلك.

بدا مشروع التعريب من التعليم حيث عربت المضامين والاطارات تدريجيا وكانت سياسة التعريب بين تأييد ومقاومة وهذا راجع الى الصراعات الايديولوجية بين النخب المسيطرة وهذا ما تبينه فترة حكم كل رئيس في الجزائر، ففي مرحلة حكم الرئيس بن بلة حيث ادخل التعريب الى التعليم في 1962 ثم تواصلت عملية التعريب الكامل للسنة الاولى في1964 تلتها فترة حكم الرئيس هواري بومدين وفيها تم تعريب السنة الثانية وتعريب الجامعات ذات التخصص الاجتماعي والانساني بإنشاء فرع عربي بكلية الحقوق في 1986 وليسانس في التاريخ.

وعندما اصبح احمد طالب الابراهيمي وزير التربية الوطنية والذي كان من اشد المؤيدين للتيار العروبي صدر اهم مرسوم متعلق بالتعريب في 26 افريل 1986 الذي يحدد جانفي 1971 كتاريخ يكون فيه كل الموظفين ملمين باللغة العربية.

وفي الفترة الممتدة ما بين سنة 1970 الى 1977 وتعيين عبد الحميد مهري وزير للتربية كانت سنة 1971 سنة التعريب، وتأسست لجنة وطنية برئاسة عبد القادر حجار 1974، وتم تعريب السنة الثالثة والسنة الرابعة ابتدائي وعرب ثلث التعليم المتوسط والثانوي. وصدور الامرية 76-35 جاءت بقرار المدرسة الاساسية عبرت عن الرغبة في جزارة التعليم وجعله جزائريا مضمونا وفي الاطارات ايضا. توقفت عملية التعريب في مرحلة تولي مصطفى لشرف وزارة التربية وعبد اللطيف رحال وزيرا للتعليم العالي تم ايقاف الاقسام المعربة في جامعة باب الزوار وايقاف تطبيق الامرية 76-35 .

في 1980 بعد تولي احمد طالب الابراهيمي رئاسة لجنة التربية والتكوين والثقافة اعلن مخطط لتعريب الادارة والنظام الاقتصادي والبحث العلمي. ثم جاء قانون 05-91 الذي يقر بتعميم اللغة العربية لكن تعطل بسبب مقتل الرئيس محمد بوضياف، وبمجيء رئيس

المجلس الاعلى للدولة علي كافي وقع على مرسوم تشريعي يحتوي على مادة واحدة تنص على تأجيل تطبيق قرار تعميم اللغة العربية.

وفي سنة 1997 ومع مجيئ الرئيس ليامين زروال شدد على ضرورة تعريب الادارة ثم تعريب المؤسسات الجامعية ذات التخصص الانساني بنسبة 100%.

وفي المطلب الثاني اشرنا الى ترسيم اللغة الامازيغية التي كانت المقوم المغيب في السياسات الت تلت الاستقلال زلم تكن فيه اي اشرة الى اللغة الامازيغية كلغة وطنية او رسمية الى جانب اللغة العربية، تمت دسترتها بعد العديد من الانتفاضات والمظاهرات كأحداث اكتوبر 1980 وافريل 2001 ليت الاعتراف بها كلغة وطنية في سنة 2002 ثم كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية في سنة 2016.

وفي المطلب الثالث تطرقنا مكانة اللغات الاجنبية اين لاحظنا هيمنة اللغة الفرنسية على باقي اللغات الاجنبية في الجزائر سوآءا في الادارة وفي المجال الاقتصادي وحتى في مجال التعليم فهي اول لغة يتعلمها التلميذ الجزائري ابتداءا من السنة الثالثة. اما الانجليزية فابتداءا من السنة الاولى متوسط وفيه اتجاه نحو الاهتمام باللغة الانجليزية من منطلق لغة العولمة، اضافة الى اللغات الالمانية والاسبانية والايطالية التي تدرس في الثانوي بالنسبة لشعبة اللغات الاجنبية اما في كليات الآداب فهناك تخصصي اللغة التركية واللغة الروسية.

وعنوان المبحث الثاني كان حول تقييم مدى تحقيق السياسات اللغوية لمفهوم الامن المجتمعي بعد الاعتراف بالبعد الامازيغي وذلك من خلال مؤشري الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي، توصلنا الى انه تحقق الاستقرار السياسي بانتهاء تلك الاضرابات والاحتجاجات فالاعتراف باللغة الامازيغية من منطلق انه الاعتراف بالتنوع الثقافي يعزز الاستقرار وان مظاهر الاقصاء والتهميش تولد العنف والاضطرابات. وفما يخص الاندماج الاجتماعي فالسياسات الاستيعابية (سياسة الاستيعاب اللغوي) التي كانت تسعى لتحقيق التماثل الثقافي عمقت نوع من اللا انتماء،وهذا ما لاحظناه في بعض الاحداث كإضراب 1995-1996 في منطقة تيزي وزو اين ذهبت الى مقاطعة الدراسة سنة بيضاء، وهذا مؤشر على عدم الوصول الى الاندماج الاجتماعي من منظور البعد المعياري القيمي، لكن من منظور البعد التفاعلي للاندماج الاجتماعي فتحقق وهذا ما نلاحظه في شبكة العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع اي التجانس والتماسك بين اعضاء المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه سواء الجزء الامازيغي بمختلف فئاته: القبائلية، الشاوية، المزابية، الترقية، الشلحية، الشنوية، والجزء العربي كاملا، فذلك الشرخ كان متعلق بالعلاقة بين الفئة المطالبة والنظام السياسي من اجل اعادة النظر في السياسات اللغوية المنتهجة وبالتالي في اطار العلاقة العمودية بين الفرد والدولة.

الاستنتاجات

خاتمة:

انطلقت هذه الدراسة من تساؤل محوري مفاده ما مدى مساهمة السياسات اللغوية المنتهجة في الجزائر في تحقيق مفهوم الامن المجتمعي، او بشكل اخر الى اي حد ساهمت السياسات اللغوية في الجزائر في ارساء وتثبيت الاستقرار والامن المجتمعي.

وكانت الدراسة تهدف الى تحقيق عدة اهداف وذلك من خلال تقييم مدى رشادة السياسات اللغوية في الجزائر وكيف كانت طبيعتها هل هي منظمة لكافة المشهد اللغوي الجزائري، هل دسترة اللغة الامازيغية ساهمت في تفادي المعضلة الامنية المجتمعية والتي تحول دون تحقيق الامن المجتمعي. بالإضافة الى ادراك خطورة المكون اللغوي في تجسيد الامن المجتمعي من منظور الثنائية بين اللغة والهوية ففقدان لغة فقدان هوية منه فالإدارة العقلانية للسياسات اللغوية ضرورية.

ولهذا الغرض تم وضع ثلاث فرضيات التي من شانها الاجابة على كافة المشكلات المقترحة للدراسة:

فكان نص الفرضية الاولى بعنوان: كلما زاد تنسيق السياسة اللغوية كلما تحقق الامن المجتمعي، والفرضية الثانية كانت بعنوان: كلما تم الحفاظ على التنوع الثقافي كلما تحقق الامن المجتمعي، اما الفرضية الثالثة فهي كالتالي: كلما تحقق الامن الهوياتي كلما نقصت نسب حدوث المعضلة الامنية المجتمعية.

توصلت الدراسة الى انه هناك علاقة تأثير وتأثر بين السياسة اللغوية والامن المجتمعي، وما يفصل في تحقيقها ـالسياسة اللغويةـ للامن المجتمعي هو الادارة العقلانية الدول وتأكيدها للتنوع اللغوي لا بمحاربته.

اثبتت الدراسة صحة الفرضية الاولى والقائلة **كلما زاد تنسيق السياسة اللغوية كلما تحقق الامن المجتمعي،** فأساليب انكار التنوع اللغوي او الثقافي عموما تؤجج ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والتي تؤدي الى استحالة تحقيق الامن المجتمعي، وهذا ما اسقطناه على السياسة اللغوية في الجزائر بتبنيها للسياسة اللغوية الاحادية سياسة التعريب فكانت هناك مطالب في شكل احتجاجات للاعتراف باللغة الامازيغية كلغة وطنية رسمية الى جانب اللغة العربية، وبإدارة الوضع اللغوي بطريقة نوعا ما رشيدة بدسترة اللغة الامازيغية واعتبارها لغة رسمية ووطنية الى جانب اللغة العربية تحقق الامن المجتمعي.

كما اثبتت صحة الفرضية الثانية المتمثلة في: **كلما زاد التنوع الثقافي كلما تحقق الامن المجتمعي،** لأنه الحفاظ على التنوع الثقافي والاعتراف بالثقافات المكونة للمجتمع

من طرف النظام السياسي بالعمل على تاكيد الحريات الثقافية تغيب مظاهر الاقصاء والتهميش ويفتح المجال لتحقق الامن المجتمعي.

كذلك تم اثبات الفرضية الثالثة التي تقول: **هناك علاقة بين الامن المجتمعي والاستقرار في تحقيق الانتماء الهوياتي،** لان الامن الهوياتي يحقق التكامل الاجتماعي احترام التنوع عدم التمييز والتعددية وتكافؤ الفرص، بتحقق الامن الهوياتي فلن تشعر اي مجموعة مجتمعية من ان قيمها الاساسية منتهكة من طرف اي مجموعة اخرى او اي مؤسسة تابعة للدولة بالتالي لن تكون هناك فرصة لعيش الافراد في بيئة تقيد حرياتهم الهوياتية الشي الذي يحول دون العيش في جيوب عرقية وجماعات مختلفة وهكذا يتحقق منطق الاندماج الاجتماعي ويولد الشعور بالانتماء والولاء الى الدولة عن طريق المواطنة.

توصيات ومقترحات:

- ان الاستقرار السياسي والانسجام لن يتأتى الا بتناسق الابعاد الثلاث للهوية الوطنية الجزائرية وخلق اطار تشاركي بين: الامازيغية، الاسلام والعروبة واي استعمال لمقوم لضرب مقوم اخر سيؤدي الى المساس بالوحدة الوطنية وهذا بعدم المساس باللغتين العربية و الامازيغية كلغتين وطنيتين متكاملتين والاسلام كدين.
- محاولة الاتفاق على توحيد اللغة الامازيغية اي الحرف الامازيغي التيفناغ الذي سيجمع كل الفئات الامازيغية، وهذا ما سيساهم في ترقية اللغة الامازيغية وتطويرها. لأنه بتوحيد اللغة الامازيغية سيجنب النظام في المستقبل تصاعد مطالب جميع الفئات الامازيغية الاخرى من اجل وضع لغة امازيغية موحدة، وهذا ناتج عن عدم قبول تعلم اللغة الامازيغية لان اللغة الامازيغية الحالية تطغى عليها مفردات اللهجة القبائلية.
- التعميم الجغرافي للغة الامازيغية بتدريسها في كافة الولايات مما سيخلق الاندماج الاجتماعي بمنظور منحها حقوقها كلغة رسمية ما يسمح باستعمالها في الادارات والقضاء وغيرها من المجالات، هذا ما سيكمّل من عقلنة السياسات اللغوية.
- خلق التجانس من خلال ادوات الاعلام والاتصال من خلال تحظير القنوات الاعلامية دعم قضايا التجانس اللغوي والمجتمعي.
- وفي اطار تحقيق التماسك بالإضافة الى تناسق المقومات الثلاثة عدم الاعتزاز بالفرنسية باسم المعرفة، وذلك بترتيب مكانا اكبر للغة الانجليزية فهي اللغة التي تشهد اقبالا في الوقت الحالي في كل المجالات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الدساتير:

1. دستور 1963.
2. دستور 1976.
3. دستور 1989.
4. دستور 2016.

2. الكتب:

1. باتريك سافيدان،تر المصطفى حسوني، ***الدولة والتعدد الثقافي***، المغرب،دار توبقال، ط1، 2010).
2. روبرت .ل . كوبر، تر خليفة ابو بكر الاسود، ***التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي*** مجلس الثقافة العام ،طرابلس.
3. زكريا جاسم، ***المدخل الى علم السياسة***، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا 2018.
4. لويس جان كالفي،تر حسن حمزة، ***حرب اللغات والسياسات اللغوية***، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية.
5. محمد عنيف الدين ديماطي، ***مدخل الى علم اللغة الاجتماعي***، مكتبة لسان عربي للنشر و التوزيع،اندونيسيا،ط2، 2017.
6. محمود بن عبد الله، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، رسالة المشرق.
7. ويل كيمليكا، ترجمة امام عبد الفتاح امام ، ***اوديسا والتعددية الثقافية***، منتدى مكتبة الاسكندرية، سير السياسات الجديدة في التنوع، اغسطس2011.
8. فلوريان كولماس، ***دليل السوسيولسانيات***، تر خالد الاشهب و ماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات محمد بن راشد ال مكتوم.
9. احمد ياسين، ***تأثير الاقليات على استقرار النظم السياسية***،(الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1 ، 2015)
10. حليم بركات، ***مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمعالعربي***، (تونس ،منشورات الطليعة، 1988).
11. مجموعة مؤلفين، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة فيالوطن العربي***،(بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014).

3. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ايدابير احمد، ***التعددية الاثنية والامن المجتمعي دراسة حالة مالي***، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011 -2012.

2. بقدي كريمة، ***الفسادالسياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر***، مذكرة ماجستر. جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

3. بكاكرة ربيعة، ***التخطيط اللغوي ودوره في بناء المضامين التعليمية المرحلة الابتدائية انوذجا***، مذكرة ماستر. جامعة حمه لخضر الوادي: كلية الآداب واللغات، 2014 -2015.

4. بوعيشة عائشة، ***اثر النزاعات الاثنية على التنمية في افريقيا دراسة حالة الكونغو الديمقراطية***،اطروحة دكتورا. جامعة باتنة1:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017-2018.

5. حسني هنية، ***السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري***، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2016-2017

6. حمزة حسام، ***الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري***، مذكرة الماجستر. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 -2011.

7. خضراوي خديجة، ***التحول الانطولوجي في مفهوم الامن دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن*** ،مذكرة الماستر. جامعة امحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق بودواو،2015 -2016.

8. سعايدية امال بوقرن سلمى، ***واقع السياسة اللغوية في الجزائر الاعلام التلفزيوني انموذجا***، مذكرة ماستر.جامعة 8 ماي :1945 كلية الآداب واللغات، العربي 2019- 2020.

9. سمار نوره، ***التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان عير منظور الكرامة الانسانية***، مذكرة ماجيستر. جامعة بيرزيت فلسطين: كلية الدراسات العليا،2018.

10. شلواش سمراء، ***جدلية اللغة والمجتمع***، مذكرة ماستر. جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي: كلية الآداب، 2014-2015.

11. ضيف اسماء، ***واقع اللغة العربية في ظل السياسة اللغوية في الجزائر ولاية قالمة انموذجا***، مذكرة ماستر. جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية الآداب واللغات،2017 -2018.

12. عاقر عبد الرحيم عيسى، ***وظيفة العلاقات العامة في تعزيز امن المجتمع دراسة تطبيقية على شرطة امن المجتمع بولاية الخرطوم***، مذكرة

الماجيستر. جامعة امدرمان الاسلامية: كلية الدراسات العليا كلية الاعلام 2010-2011.

13. عبد الرزاق حنان، ***تأثير المأزق الامني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936***، اطروحة دكتورا (جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2016 2017).

14. عرباوي فاطمة الزهراء عفراء حريحيري، ***التخطيط اللغوي و اثره في نمو اللغة العربية*** ، مذكرة ماستر.جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الآداب و اللغات، 2018- 2019.

15. غربي سارة، ***السياسات الثقافية وسياسات الهوية دراسة في ثنائية الوحدة والتعددية***، اطروحة دكتورا. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018- 2019.

16. محند اوسعيد سامي، ***ادارة التنوع الثقافي وانعكاساته على الامن المجتمعي دراسة حالة كندا***، مذكرة ماستر. جامعة 8 ماي 1945 :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019- 2020.

17. مدوني علي ، ***قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها على الامن و الاستقرار فيها***، اطروحة دكتورا.جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013-2014.

18. مغراوي لقمان، ***ازمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية***، مذكرة ماجستر. جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2004-2005.

19. موسي جوهر، ***اشكالية الهوية الوطنية في الجزائر احداث منطقة القبائل 2001 انموذجا***، مذكرة ماستر.جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017 2018.

20. مينغز سناء، ***التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي***، مذكرة الماستر، جامعة سطيف :2 كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013- 2014.

21. هياق ابراهيم، ***اتجاهات اساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائر اساتذة متوسطات اولاد جلال وسيدي خالد نموذجا***، مذكرة الماستر. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،2010 _2011.

4. المقالات:

1. احمد حسن عبد الله،" الامن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية" ، ***مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية*** (م30، 2022).

2. احمد ناصوري،" النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية***"*** ، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***(م24، ع02، 2008).

3. بلال دربال." السياسة اللغوية المفهوم والالية***"*** ، ***مجلة المخبر ابحاث في اللغة والادب الجزائري***.

4. بولرباح عسالي، "الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل تقييم اثر تنفيذ السياسة العامة لتعريب الادارة في الجزائر منذ 1997 الى يومناهذا رؤية تحليلية ودراسة ميدانية، "***مركز دراسات الوحدة العربية***،(لبنان ط 1، سبتمبر 2013).

5. حسني هنية." السياسة اللغوية دراسة نظرية للمفهوم والاهداف من وجهة نظر سوسيولوجية، ***"مجلة علوم الانسان والمجتمع***.

6. خالد بوشارب بولوداني." التماسك الاجتماعي: دلالاته البنائية الوظيفية، ***"مجلة افاق للعلوم***، (ع 10 ،جانفي2018).

7. امين اوكيل."الهوية الامازيغية ومسالة بناء الدولة الوطنية في الجزائر***"*** ، ***مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية***،(م08،ع2019،04).

8. الزواوي بغوره، "الهوية وسياسة الاعتراف شارل تايلور نموذجا"، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ***،(ع 09 ديسمبر2014).

9. سهام عاشور." سياسة التعريب في الجزائر قراءة في الواقع والافاق" ***،مخبر بحوث في الادب الجزائري ونقده***، (م 13، ع 01 ،2021).

10. سهير الشربيني. "مركزية اللغة في الهوية والثقافة "، ***مجلة البيان***، ع 390.

11. عبد الرؤوف جمعات صالح سعود.*"* دور السياسات اللغوية في تثبيت الاستقرار والامن المجتمعي في الجزائر***"*** ، ***دفاتر السياسة والقانون***،(م13 ، العدد 01 ،2021).

12. عبد الرؤوف جمعات صالح سعود.*"* دور السياسات اللغوية في تثبيت الاستقرار والامن المجتمعي في الجزائر***"*** ، ***دفاتر السياسة والقانون***،(م13 ، العدد 01 ،2021).

13. عبد السلام ابراهيم البغدادي. "الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا"،(بيروت، ***مركز دراسات الوحدة العربية***، ط1، 1994).

14. عبد القادر فضيل، ***نظام التعليم في الجزائر بين مظاهر التدني ومستويات التحدي***، جسور للنشر والتوزيع، (الجزائر ط1).

15. عبد القادر فوشان."الاندماج الاجتماعي: المفهوم، الابعاد والمؤشرات"، جامعة وهران 2 محمد بن احمد.

16. علي خليفة الكواري."مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، **مجلة المستقبل العربي**،2001.

17. عمرة مهديد، "التوجهات النظرية للسياسات اللغوية رؤية سوسيولوجية امنية"، 2019.

18. فوزي بوخريص،"الاندماج الاجتماعي والديمقراطية. نحو مقاربة سوسيولوجية، ***"مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث.***

19. فوزية طيب عمارة. "التخطيط اللغوي وعلاقته بالسياسة اللغوية" ، ***مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب***، (م4،ع 3، 2020).

20. مراد حجاج، "تحديات وافاق الامن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011- *2020"* ، مجلة مدارات سياسية، (م 05 ،ع 01، 2021 ،).

21. منير العمري، "الامن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الاخرى"، ***مجلة افاق علمية***، (م 12 ،ع 04، 2020).

22. المهدي سلطاني محمد دحماني." اثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة رواندا انموذجا،"***مجلة العلوم القانونية والاجتماعية***،(م 05،ع 03، سبتمبر 2020).

23. المهدي سلطاني." مظاهر السياسة اللغوية في ظل تحديات التعدد اللغوي ورهاناته في الجزائر "، ***مجلة الآداب واللغات والعلومالانسانية***،(م 4، ع8 ، مارس 2021).

24. مونير بلحاج، ***الحق في حرية المعتقد و ممارسة الشعائر الدينية*** ، مذكرة ماجستر: جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012،ص.54.

25. ميشال زكريا. قضايا السنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية،(***دارالعلم***، بيروت ط1، 1993).

26. نبيل علي، "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها ***المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب***،2001.

27. هاشم اشعري، "نظرية نشاة اللغة وتفرعها في التراث العربي، التدريس": (م 5، ع 1،)2018.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. ***الكتب***:

1. Anthony J.Liddicoat, ***issues in Language planning and Literacy,***British Library cataloguing in publication Data, British.
2. Robert L Cooper,***Language planning and social change***, Cambridge university presse , new York, 1989.
3. Barry Buzzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, ***Security a new Framework for analysis***, Lynne Rienner, 1998 London
4. Stephen MCGLINCHEY, Rosie Walters Christian scheinpflug, ***international relations theory Bristol***, england E international relations publishing, 2017.
5. Thomas Ricento***, Language Policy***,(Australia, blackwell publishing ,2006).
6. Nuria Lopez,***sociolinguistic and*** **language planning organisations**, Library of congress cataloging in publication data, usa, 1995.
7. Johan galtung, ***theories of conflict definitions dimensions negations formations***,(Hawaii, colombia university, 1973).
8. Jutila matti."Desecuritizing minority rights against *determinism*,"***sage publications prio***, 2006.
9. Kennedy Chris,***Language planning Language teaching***,(university Birmingham 15 n4, Oct. 1982).
10. Scott Watson, ***societal Security applying the concept to the process of kurdish identity construction***, (colombia ,Universityof British.

2. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. Bente Najana kvemmo, ***la question des langues : arabisation et identité berbère dans le contexte national algérien,***(mémoire de master, université d'Oslo faculté des sciences 2007de formation, 2013.
2. Nadia mérouani ,***les enjeux de l'aménagement linguistique dans le milieus colaire algérien***, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en linguistique, université du Québec,avril 2009.

2. ***المقالات*** :

1. Abdenour Arezki.***l'identité linguistique une construction sociale et / ou un processus de construction socio discursive synergies,*** (n 02 ,2008).
2. Amira zighed,"***politique et planification linguistique en Algérie de la législationaux pratiques langagières dans le secteur économique,*****revue expressions**(n 6, juillet 2018).

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

اهداء

ملخص

مقدمة .....

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للسياسة اللغوية .

المبحث الاول: مقاربة مفاهيمية للسياسة اللغوية 11

المطلب الاول: نشأة السياسة اللغوية.....11

المطلب الثاني: مفهوم السياسة اللغوية.....12

المطلب الثالث :اهداف السياسة اللغوية.....14

المطلب الرابع : اليات رسم السياسة اللغوية.....17

المطلب الخامس: مقاربات تفسير وتخطيط السياسة اللغوية.....20

المبحث الثاني: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.....25

المطلب الاول :تعريف التخطيط اللغوي.....25

المطلب الثاني: مجالات التخطيط اللغوي.....26

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة اللغوية و التخطيط اللغوي.....27

خلاصة واستنتاجات.....29

الفصل الثاني: علاقة السياسة اللغوية بالأمن المجتمعي.

المبحث الاول :ماهية الامن المجتمعي.....34

المطلب الاول: مفهوم الامن المجتمعي.....35

المطلب الثاني: مقومات الامن المجتمعي.....36

المطلب الثالث :ابعاد الامن المجتمعي.....37

المطلب الرابع :اهداف الامن المجتمعي.....38

المطلب الخامس :تهديدات الامن المجتمعي.....43

المبحث الثاني: علاقة اللغة بالمتغيرات الاجتماعية.....45

المطلب الاول :علاقة اللغة بمتغير الثقافة.....45

المطلب الثاني: علاقة اللغة بمتغير الهوية.....46

المطلب الثالث: السياسات اللغوية كألية لاختراق الامن الهوياتي واللغوي..47

خلاصة واستنتاجات.....50

الفصل الثالث: تشخيص واقع السياسات اللغوية في الجزائر.

المبحث الاول :السياسات اللغوية في الجزائر.....55

المطلب الاول :تشخيص واقع سياسة التعريب في الجزائر.....55

المطلب الثاني: ادوات ترسيم اللغة الامازيغية لتحقيق الامن المجتمعي..61

المطلب الثالث : مكانة اللغات الاجنبية في الجزائر.....63

المبحث الثاني : تقييم مدى تحقيق السياسات اللغوية للامن المجتمعي في الجزائر بعد اضافة البعد الامازيغي.....65

المطلب الاول: تقييم دور دسترة الامازيغية لغة وطنية في تعزيز الاندماج الاجتماعي.....65

المطلب الثاني : تقييم دسترة الامازيغية في تحقيق الاستقرار السياسي.....68

خلاصة واستنتاجات.....70

خاتمة.....74

قائمة المراجع 77